ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name:
Marwan Salim Ali
Academic Title:
Asst. Prof. Dr.
Institutional Affiliation:
Mosul University
College of Political Science
Department of International Relations
Corresponding author E-mail:
dr-marwanalali82@uomosul.edu.iq

Keywords:
Strategic hedging
Gulf Cooperation Council (GCC
Iran
Iranian geopolitical threats
ARTICLE INFO
Article history:
Received:
15 April 2025
Received in revised form:
8 May 2025
Accepted:
16 June 2025
Final Proofreading:
Available online:
28 June 2025
E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

| Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) |

Strategic Hedging by the Gulf Cooperation Council States Toward Regional Geopolitical Threats: Iran as a Case Study

ABSTRACT:

Countries, whether major or minor, pursue several options to preserve their security and status while limiting the influence of other powers. Traditionally, these options are hard and soft balancing, alignment and compliance, or neutrality. However, a new term has recently emerged in the strategic literature that explains the behavior of a state that pursues these policies, or some of them simultaneously. It is noted that it follows a policy of hard and soft balance towards another state that threatens its security, while at the same time engaging with it in a policy of bias towards a specific issue. This term is "strategic hedging," which explains the behavior of states, including the Gulf Cooperation Council (GCC) states, as an attempt to avoid security threats and risks in an international environment characterized by uncertainty and instability. The research was based on the problem of: Why and how did the Gulf Cooperation Council states pursue strategic hedging against Iranian geopolitical threats? The research reached a conclusion that: The hedging strategy has provided the GCC states with numerous strategic advantages, such as mitigating threats, preserving their security and existence, and ensuring the independence of their foreign policy. However, this strategy is a temporary option that entails certain challenges and costs, requiring the GCC states to Strengthening their economic and military capabilities.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

التحوّط الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه التهديدات الجيوسياسية الاقليمية: إيران أنموذجاً

أ.م.د. مروان سالم علي / جامِعة الموصل / كُلية العلوم السياسية / الموصل – العِراق

المُلخص

تتبع الدول سِواءً أكانت كُبرى أم صغرى خياراتٍ عدة للحِفاظ على أَمنها ومكانتها والحدُ مِن نفوذ القوى الأخرى، وهذه الخيارات تقليدياً هي التوازن بشقيه الصلب والناعم، أو الانحياز والمُسايرة، أو الحياد، إلاَّ أنه مؤخراً

ظهر مُصطلح جديد في الأدبيات الاستراتيجية يُفسر سلوك الدولة التي تتبع هذه السياسات أو بعضها في آن واحد، فيُلحظ عليها اتباع سياسة توازن صلب وناعم اتجاه دولة أخرى مُهدِدَة لأمنها وفي الوقت ذاتهُ تنخرط معها في سياسة انحياز اتجاه قضية مُعينة، هذا المُصطلح هو "التحوط الاستراتيجي" الذي يُفسر سلوك الدول ومِنها دول مجلس التعاون الخليجي على أنها تحاول أن تتجنب التهديدات والمخاطر الأمنية في بيئة دولية تتسم بعدم اليقينية وعدم الثبات، واستند البحث على إشكاليةٌ مفادها؛ لماذا وكيف اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي التحوط الاستراتيجي تجاه التهديدات الجيوسياسية الإيرانية؟. وتوصل البحث إلى نتيجةٌ مفادها؛ إنَّ استراتيجية التحوط منحت دول المجلس العديد مِن المزايا الاستراتيجية مثل تحجيم التهديدات المُحدقة بِها والحِفاظ على أمنها ووجودها، واستِقلالية سياستها الخارجية، بيد أنَّ هذه الاستراتيجية تعد خياراً غير دائم تحمل بعض التحديات والتكاليف مِما يتطلب مِن دول المجلس تَعّزيز قَدراتها الاقتَصادية والعَسكرية.

الكلمات المفتاحية: التحوط الاستراتيجي، دول مجلس التعاون الخليجي، إيران، التهديدات الجيوسياسية الإيرانية

المُقدِمة

إنَّ الدول بشكلٍ عام والدول الصُغرى بشكلٍ خاص غالباً ما تلجأ إلى عدد مِن الاستراتيجيات لتحسين وضعها دولياً وتحقيق أَهداف سياستها الخارجية وعلى رأسها حماية أَمنها القومي، وتقليل التهديدات المُحيطة بِها مِن جانب القوى الكُبرى أو التي تُشكَّل مصدر تهديد لأمنها القومي، وفي مُقدِمة تِلك الاستراتيجيات هو "التحوط Hedging" بوصفها استراتيجية ذكية لتعويض الدولة عن صغر حجمها وقلة إمكانياتها. لذا، لجاءت الدول ومِنها دول مجلس التعاون الخليجي في البحث عن استراتيجيات جديدة تضمن لها بقائها وتحمي أمنها القومي، ووجدت هذه الدول في استراتيجية التحوط غايتها، تلك الاستراتيجية التي تتيح لها كسب جميع الأطراف المُتنافِسة، وتجنب المخاطر والتهديدات الجيوسياسية المُحتملة مِن تغير البيئة الاقليمية والدولية ولاسيما مِن جانب إيران.

أهمية البحث: تنبع أَهمية البحث مِن إلقاء الضوء على استراتيجية مُهِمة وجديدة في حقل العلاقات الدولية وهي استراتيجَية التّحوط، التي تُجنِب البُلدان المُتحوّطة التعرض لمخاطر عدة تُهدِد أمنها ووجودها، مِما يتيح لها المرونة في اتخاذ القرارات واتباع سياسات عدة في آن واحد. وتقديم تطبيق جديد للنظرية مِن خِلال دِراسة حالة جديدة وهي دول مجلس التعاون الخليجي، واستكشاف المكاسب والخسائر المُترتبة على اتباع هذه الدول لهذه الاستراتيجية في مُحيطها الاقليمي والدولي، ولاسيما ازاء التهديدات الجيوسياسية الإيرانيّة.

هدف البحث: معرفة مفهوم التحوط الاستراتيجي وأهدافهُ، وتحليل نظرية التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغرى والمتوسطة عبر التطبيق على دول مجلس التعاون الخليجي، وتحليل سلوكها تِجاه إيران، وقرارها بتشكيل تحالُفات مع أطراف اقليمية ودولية، ومعرفة دوافع تلك الدول من تبني هذه الاستراتيجية ومعرفة كيف يمكنها مواجهة التهديدات الجيوسياسية عبر تبني هذه الاستراتيجية.

إشكالية البحث: تكمنُ إشكالية البحث بأن الدول عامةً ودول مجلس التعاون الخليجي خاصةً تعيش في عالم يتسم بعدم اليقينية، ويشهد تهديدات مُتصاعدة ومُتزايدة، مِما جعلها تتبع استراتيجيات عدة غالباً ما تكون مُتضاربة، وتِلك إشكالية حقيقية ينبثق مِنها التساؤل الرئيس الآتي: كيف اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي التحوط الاستراتيجي تجاه التهديدات الجيوسياسية الاقليمية ولاسيما الإيرانية؟، ولماذا تحوطت استراتيجياً؟..

فرضية البحث: ينطلق البحث مِن فرضيةٌ مفادها، إنَّ التحوط الاستراتيجي هو الأَسلوب الأَفضل لدول مجلس التعاون الخليجي للتغلب على المُعضِلة الأمنية التي تواجهها، وبالتالي كُلما زادت مُعدلات التهديدات الجيوسياسية الاقليمية ولاسيما الإيرانية لدول المجلس كُلما زادت مِن مُعدلات توسعها الداخلي للسيطَرَةَ على أَكبر قدَر مِن المَوارد لمواجهة تِلك التهديدات، واتبعت خارجياً استراتيجيات مُتعدِدة ومِنها التحوط الاستراتيجي لتقليل التهديدات المُحيطة بِها والحِفاظ على أَمنها وبقائها وعلى قدرٍ مِن الاستقلالية في سياستها الخارجية.

مناهج البحث: اعتمد الباحث مناهج عديدة، مِن أَهمُها المنهج التحليلي، لتحليل التحوط الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي والتهديدات الجيوسياسية الإيرانية. فضلاً عن المنهج الوظيفي لدِراسة وظيفة التحوط الاستراتيجي والمُتمثِلة بالأهداف والوسائل المُتبعة مِن قِبل دول المجلس في ذلك.

تقسيم البحث: تم تقسيم البحث، فضلاً عن المُقدِمة والخاتمة والاستنتاجات إلى مِحورين رئيسين، تطرق مِحورهُ الأول إلى؛ التحوط الاستراتيجي (المفهوم، الركائز، الأهداف، الأبعاد)، أما المِحور الثاني فتطرق إلى التحوّط الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه التهديدات الجيوسياسية الإيرانية.

المِحور الأول

التحوط الاستراتيجي (المفهوم، الركائز، الأهداف، الأبعاد)

يُعدّ التحوط الاستراتيجي **Strategic Hedging** مفهوماً حديثاً في حقل العلاقات الدولية ويشوبه الغموض بسبب عدم اتفاق الباحثين على تحديدهُ والخلط بينهُ وبين مفاهيم عدة في دِراسات السياسة

الدولية والاستراتيجية، مثل التوازن الصلب– التقليدي والتوازن الناعم والانحياز والمُسايرة والحياد التي يمكن عدّها آليات تهدف عن طريقها الدولة الحِفاظ على أمنها واستقرارها وتوفير قوة إضافية والحصول على مكانة دولية تتناسب وإمكانياتها، وعلى الرغم من ذلك يُعد التحوط الاستراتيجي مفهوماً نسبياً غير ملموس يصعب قياسهُ، فوضعت مؤشرات عدة لذلك مِنها قدرة الدولة الاقتصادية والعسكرية والسياسية وغيرها. لذا تم التطرق في هذا المِحور لمفهوم التحوط الاستراتيجي وركائزهُ (شروطهُ) وأهدافهُ وأبعادهُ في ضوء التقسيم التالي.

أَولاً: مفهوم التحوط الاستراتيجي

إنَّ التحوط لُغةً مُشتق مِن حَوَطَ تَحَوَّطَهُ: حفِظهُ وتعهَّدهُ بجلْب ما ينفعهُ، ودفعِ ما يضرَّهُ[١]. أما اصطلاحاً يُعرف التحوط الاستراتيجي بانه مجموعة مِن الاستراتيجيات المُتماسِكة طويلة الأجل، مُصممة لتعظيم الفرص وتقليل التهديدات التي تهدف الدولة عبرها إلى تجنُب وضع لا تستطيع فيها اتخاذ قرارات باستخدام البدائل المعروفة مثل التوازن أَو مُسايرة الركب[*] أو الانحياز أو الحياد، فبدلاً مِن ذلك تتخذ الدول المتحوطة موقفاً وسطاً يُجنبها ضرورة الاختيار بين طرف على حِساب أخر. ويُراد بالتحوط الاستراتيجي "أنَّ تتعاون الدولة المتحوِطة مع مصدر التهديد لأمنها الوطني لتجنُب التهديدات أو الدخول في صِراعات غير مُتكافئة (وهو ما يُطلق عليه التوازن الناعم)، وفي الوقت ذاتهُ تتبنى عناصر مِن التوازن الصلِد في مواجهة الدولة المُهدِدة كالانخراط في تحالُفات مع القوى المُنافِسة للأخيرة وزيادة قدراتها العسكرية وغير العسكرية، فهي مزيجاً من التعاون والصراع، إذ تُمكن استراتيجية التحوط الدول التي تتبناها مِن الانخراط في تعاون سياسي واقتصادي واجتماعي مع الدولة المُهدِدة"[٢]. أي هو استراتيجية تتبعها الدول لتأَمين نفسها ضد بعض النتائج المُحددة مُسبقاً، وغير المرغوب فيها، في ظل بيئة تتميز بعدم التأكد وغياب اليقين[٣]. فهو سلوكاً تلجأ اليه البُلدان للتخلُص مِن التهديدات وتحسين قدراتها التنافُسّيّة مع تفادي المُجابهة بشكلٍ مُباشر مع المُنافسيَّنَ الأساسيين في ذات الوقت، عبر اتخاذ سياسات مُختلِفة، ويتم استخدام هذا السلوك في حالات عدم اليقين، عبر تبني تدابير أمنية واقتصادية وسياسية[٤].

وهُناك اتجاهان في تعريف التحوط الاستراتيجي[٥]:

الاتجاه الأول: يرى أَنَّ التحوط الاستراتيجي موقِفاً وسطاً بين توازن القوى والانحياز.

الاتجاه الثاني: يُضيف إلى الرأي الأول أنَّ التحوط هو موقِفاً مُعاكِساً عبر تكييف بدائل أو سياستين مُعاكستين، وتعظيم المكاسب، ومِن هذه البدائل التوازن الصلب/ التقليدي، والتوازن الناعم، والحياد،

والانحياز، وغيرها، إذ يتقارب التحوط الاستراتيجي معها لِتُمثل آلياتهُ عبر إتباعها بشكلٍ مُشترك في آنٍ واحدّ لترسيخ قِدراتّها العَسكَرية والحدُ مِن المُهّدِدات الأمنية وبلوغ المكاسب الاقتصادية عبر مُسايرة مصدر التهديد، وفي الوقت ذاتهُ الوصول إلى مكانة دولية أو المُحافظة عليها. وهي علاقة إيجابية مع القِوى العُظمى وخيارات طوارئ المخاطر التي تهدف إلى تقليل التهديدات، والهدف مِن هذه السياسات المناوئة إظهار أَنَّ الدولة لا تنحاز إلى أَي مِن القوى.

وتعمل استراتيجية التحوط في إطار بيئة فوضوية تسعى فيها الدول الصغيرة إلى الوصول لحلول وسطى لِمُشكِلاتها، بِما يُحقق لها مكاسب آجلة، ويُعزز موقفها مع الدول الكُبَرى، وفي ذات الوقت يُجنبها المواجهة المُباشِرة مع الدول الكُبرى التي تُهدِدّها. بمعنى آخر تسمح هذه الاستراتيجية للدول الصغرى بالحفاظ على الروابط الهامة مع الدولة التي تُهدِدها، وفي الوقت نفسهُ، تشكيل تحالُفات لمواجهة ذلك التهديد. فهذه الاستراتيجية تتيح مساحة واسِعة للدول الصغرى لتوظيف قوتها النسبية لتحقيق بعض الاستقلالية لسياستها الخارجية، فالتحوط يوفر ما يمكن تسميتهُ بالتأمين الجيوسياسي للدولة.

ومِن هُنا يُعد التحوط الاستراتيجي نظرية حديثة في العلاقات الدولية، وتعد(إيفلين جوه) أول من نَظَّرت لهُ عام٢٠٠٥ في دِراستها الموسومة: (مواجهة تحدي الصين: الولايات المُتحدة الأمريكية في استراتيجيات الأمن الإقليمي لجنوب شرق آسيا)؛ إذ ترى بأن التحوط هو المُصطلح الأكثر دقة لوصف الاستراتيجية عند إتباع سياسات المُشاركة في الوقت نفسهُ مع سياسات التوازن غير المُباشِرة، فترى أن دول جنوب شرق آسيا اختارت أَلاَّ تنحاز إلى أَي جانب أَو أنَّ تتخلى عن قوى كُبرى مُعينة؛ بل حاولت بدلاً مِن ذلك إشراك جميع القوى الكُبرى المُختلِفة في الشؤون الاستراتيجية للمنطقة، ومِن ثُم فإِنَّ التحوط يُشكَّل جزءً مِن استراتيجية شامِلة مُتعددة الاتجاهات تتبنى فيها الدول المُشارِكة بوصفها سياسة رسمية مع الموازنة غير المُباشِرة بوصفها تحوط للتعامُل مع الصين الصاعِدة[٦]. إذ تعد استراتيجية التحوط الأكثر شعبية في سياسات بُلدان جنوب شرق آسيا، إذ تتخذ هذه الدول مساراً وسطاً بشكلٍ أو باخر في العلاقات بين الولايات المُتحدة والصين، فهذه الدول تتحوط ضد سيناريوهات الأمن السلبية عبر خليط من التوازن غير المُباشر والانخراط مع الصين، بإدراك هذه الدول أن الصين تُجسد أكبر تهديد لأمنها القومي ولذا تتحوط تجاهها مِن خِلال سياسة الارتباط القوية مع الولايات المُتحدة، وتستهدف استراتيجية التحوط هذه بلوغ هدفين؛ تحقيق أكبر الفوائد عبر الانخراط مع الصين (الروابط الاقتصادية)،وعبر التوازن غير المُباشر أي تحديث قدراتها العسكرية والروابط الأمنية مع الولايات المُتحدة.

وتأسيساً لِما سبق يمكن تعريف التحوط الاستراتيجي بأنه مفهوم نسبي غير ملموس يصعب تحديدهُ، يُراد به إتباع سياسات متنوعة مُتضارِبة ومُتعاكِسة للحد مِن التهديدات الأمنية المُتزايدة في بيئة تتميز بعدم اليقين والوضوح، بشرط تطوير القدرات الاقتصادية والعسكرية وتوحيد القرار السياسي ومركزيتهُ، وذلك للحصول على أَكبر قدر مُمكِن مِن المكاسب مُقابل أقل قدر مِن الخسائر، وللحِفاظ أَو الوصول إِلى مكانة دولية مؤثِرة.

ثانياً: افتراضات التحوط الاستراتيجي وركائزهُ (شروطهُ)

على نحوٍ عام، تقوم نظرية التحوط الاستراتيجي على افتراضات عدة، أَهمُها[٧]:

١. كُلما تراجعت قوة الدولة؛ زاد انكفاؤها على الداخل، أَي تحوط داخلي للحفاظ على أمنها وبقائها.

٢. كُلما زادت مُعدلات التهديد الأمني الخارجي؛ زادت مُعدلات التوسع الداخلي للدولة، أَي السيطرة على أكبر قدر مِن الموارد لحفظ وزيادة الأمن في مواجهة الخارج.

٣. كُلما زاد مُعدل الاستقرار الداخلي؛ زاد اتجاه الدول نحو الخارج سياسياً.

ولكي يوصف سلوك دولة ما بأنهُ سلوكاً تحوطياً ينبغي توافر أربع معايير إِجرائية، وهي[٨]:

١. تعزيز التعاون الأَمني والدخول في تحالُفات رسمية مع فاعلين مُناهضين لسياسات الدولة المُهدِدة.

٢. الدخول في تعاون سياسي واقتصادي مع الدولة مُصدِرة التهديد.

٣. الاستِمرار في تعزيز القدرات الذاتية للدول الصغرى.

٤. التزام الحياد تِجاه الأزمات الاقليمية أو الدولية التي تكون فيها الدولة المُهدِدة طرفاً فيها، أو اتباع سلوك يرتكز على الوساطة والمساعي الحميدة.

وللتحوط الاستراتيجي شروط عدة، ففي حالة الدول الكُبرى، يجب توافر ركيزتين وهي[٩]:

١. يجب أَنَّ تكون الدولة مُستقلة عسكرياً نسبياً، وعلى الرغم مُن السماح بالتحالُفات العسكرية القوية مع الدول الأخرى؛ يجب أَلاَّ يتمكن أي مِن حُلفاء الدولة مِن مُمارسة السيطرة العملياتية على جيش الدولة الخاضِعة.

٢. يجب أَنَّ تكون الدولة غير مُنعزلة بل يجب أَنَّ تكون مُنفتحة ومؤثِرة على الساحة الدولية، مِما يستبعد الدول الشمولية شديدة المركزية وشديدة الانغِلاق على البيئة الدولية، بل يجب عليها إِقامة علاقات تعاونية في كافة المجالات مع الدولة المُهدِّدة.

أَما في حالة الدول الصغرى، ومِن أجل عَدّ الدولة بحالة تحوط، يجب توافر ركائز أساسية ثلاث وهي[١٠]:

١. تطوير القدرات على المدى القصير وزيادة الاحتياطيات الاستراتيجية من المنافع العامة للتأمين ضد التهديدات الأمنية في ضوء عدم اليقين بشأنَّ استمرار تقديم الإعانات المُقدمة عبر قائد النِظام.

٢. تطوير القدرات العسكرية تحسُباً لمواجهة مع قائد النِظام مع تجنُب الاستِفزاز الصريح لهذا القائد بشكلٍ كبير في الترسانة العسكرية أو عبر الانضمام إلى تحالُفات عسكرية ضد قائد النِظام.

٣. مركزية القرار السياسي الحكومي لأنه يُعالج قضايا مُهِمة تتعلق بمصلحة الأمن القومي.

إنَّ استِخدام التحوط الاستراتيجي يكون مِن قِبل الدول الصغرى؛ لأنها في كثير مِن الأحيان لا تمتلك القوة أَو القدرات اللازمة لتحديد مسار واضح، فيُعدّ التحوط الاستراتيجي موقفاً تتبعهُ الدول التي تهدف إلى تعويض الخسائر أو المكاسب المُحتملة، ويُساعدها على الاستِعداد للمواجهة في حالة عدم اليقين والمخاطر عبر حماية وتعزيز موقعها الأَمني في حالة تدهور علاقتها مع القوى الكُبرى، أَي إنها استراتيجية مُفيدة للدول غير القادرة على اتباع استراتيجيات أخرى مثل التوازن أو الانحياز أو الحياد. وإن الدولة بوصفها فاعلاً عقلانياً تسعى عبر التّحوَط الاستراتيجي إلى تجنب الَمخاطر بإتباع خيارات عدة مُتضارِبة ومُتعاكِسة لحماية مصالحها طويلة الأجل في بيئة دولية مُتقلِبة[١١].

نفهم مِما سبق؛ إنَّ التحوط الاستراتيجي يتطلب توافر ثلاثة عناصر رئيسة: عدم الانحياز بين القوى المُتنافسة، واعتماد تدابير مُتعاكِسة ومُتعارِضة، واستخدام الأفعال المُضادة بشكلٍ مُتبادل للحِفاظ على المكاسب.

ثالثاً: أهداف التحوط الاستراتيجي

"تختلف أهداف التحوط الاستراتيجي حسب طبيعة الدولة المتحوِطة"، فتتبعهُ الدول الصغرى لتحقيق أهداف عدة تتعلق بتحقيق الأمن والاستِقرار والعمل على توفير قوة إِضافية وذلك عبر التحالُفات الأمنية مثل تحالُفات دول الخليج العربي مع الولايات المُتحدة الأمريكية، أو عبر تعزيز قدراتها العسكرية بإتباع سياسات بِناء وتحديث عسكري، فضلاً عن تعظيمها للمكاسب الاقتصادية، بينما تتحوط الدول الكُبرى للحفاظ على مكانتها وهيمنتها، أَو للحصول على مكانة دولية تتلاءم وعناصر قوتها الاستراتيجية. ولتحقيق تِلك الأهداف، تتبع الدول عبر التحوط الاستراتيجي وسائل وآليات يُفهم عن طريقها أن الدولة

انتهجت سلوك التحوط، إذ تعمل على تعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية ،وتم إيجاز أهداف التحوط الاستراتيجي على النحو الآتي[١٢]:

١. **البحث عن الأمن والاستقرار**: تُعاني الدول الصغرى على وجه الخصوص مِن فقدانها الأمن، إذ تتبع استراتيجيات عدة لمواجهة هذه التهديدات، ويظهر دور التحوط الاستراتيجي هُنا، إذ يهدف إلى تجنُب اتباع إحدى السياسات الموازنة أَو الانحياز أَو الحياد وتسعى الدولة عِبرهُ إلى تقليل المخاطر المُحتملة فيما يتعلق بالقوى الإقليمية دون مواجهة أي مِنهُما[١٣]. وضمن نطاق استراتيجية التحوط، تسمح الموازنة للدول الصُغرى بتقليل المخاطر عبر التطوير العسكري وإقامة التحالُفات، وتطوير القدرات العسكرية دون الانتماء رسمياً إلى أي مُعاهدة تعاون دفاعي، ويتم منع الهيمنة الإقليمية وظهور دولة مُهيمنة مُحتملة إما بشكلٍ فردي أو جماعي بإشراك القوى الأخرى في الشؤون الإقليمية.

٢. **زيادة قدرات الدولة**: إنَّ مِن أهداف التحوط الاستراتيجي زيادة قدرات الدولة بالاعتماد على حليف يضفي لها قوة تجعلها قادرة على مواجهة التهديدات الإقليمية المُتزايدة، فتلجئ الدول إلى التحالُف بدلاً عن سياسة التوازن وتبعات التسلُح التي تستنزف الموارد الاقتصادية. وتوجد حالات تمتنع فيها الدولة المتحوطة عن الاعتماد على قوى تلزمها دون أخرى، وعوضاً عن ذلك تسعى إلى تكوين تحالُفات أمنية مع قوى مُتعددة أَقل إلزاماً، على سبيل المِثال تكوين تحالُفات أمنية مع الولايات المُتحدة الأَمريكية وقوى إقليمية أخرى، مثل دول الخليج العربي التي تعمل على تنويع تحالُفاتها وشراكاتها الأمنية مع دول شرق آسيا مثل الصين وكوريا الجنوبية، فضلاً عن تحالُفها مع الولايات المُتحدة.

٣. **تعظيم المكاسب الاقتصادية**: تهدف الدولة المتحوطة إلى الحصول على المنافَع الاقتِصادية عبر مُمارسة الأعمال التجارية مع الدولة الأقوى باستِخدام المؤسسات الإقليمية لتعظيم المكاسب الاقتصادية، على سبيل المِثال تقوم الدول المتحوطة في جنوب آسيا بإشراك الصين في شبكة التجارة الإقليميةَ التي تُحدِدها قواعد ولوائح لتحرير العلاقات التجارية[١٤].

٤. **البحث عن مكانة دولية والحفاظ على الهيمنة**: تُحاول الدول عموماً تعزيز مكانتها الدولية لتعزيز قوتها ونفوذها، فالدولة ذات المكانة العُليا قادرة على ترجمة قوتها إلى النتائج السياسية التي تُريدها.

رابعاً: آليات التحوط الاستراتيجي

تحتاج الدولة إلى قدرات كافية لاتباع التحوط الاستراتيجي، بيد إنهُ مِن الصعوبة بمكان تحديد تِلك القدرات دون معرفة آليات بِناء التحوط الاستراتيجي، وهذه الآليات تعتمد على القدرات السياسية والاقتصادية، والعسكرية، ويمكن إيجازها على النحو الآتي[١٥]:

١. القدرات السياسية

يعد تنفيذ القرار السيادي ركيزةٌ رئيسةٌ لسلوك التحوط الاستراتيجي، ولا تصبح الدول الغنية اقتصادياً قِوى كُبرى إلاَّ بالاستِناد على "حكومةٌ مركزيةٌ قويةٌ تعمل على تسخير القوة الاقتصادية والعسكرية لأغراض السياسة الخارجية"، وعلى الرغم من أَنَّ للديمقراطية تأَثير إيجابي كبير في النمو الاقتصادي؛ إلاَّ أَنَّ "المستويات العالية مِن الديمقراطية تؤدي إلى تقليص قدرة السلطة المركزية على اتخاذ القرارات، ومِن ثُم تراجُع التنسيق على أَعلى مستويات الحكومة الذي يُعدّ أَحد أَهم شروط التحوط الاستراتيجي". فالقرار المركزي الحكومي مثل حالة الصين على الرغم مِن كونها دولة غير ديمقراطية وترتكز على سياسة الحزب الواحد؛ إلاَّ أنها عملت على تسخير جميع القدرات خدمة لمصالح الدولة مِما ساعدها على تبني تحوط استراتيجي فعال اتجاه القوى الدولية الكُبرى المُنافِسة لها وبالأخص الولايات المُتحدة الأَمريكية[١٦].

٢. القدرات الاقتصادية

تُعد القوة الاقتصادية اليوم مِن أَكثر العوامل بروزاً وتأَثيراً في قوة الدولة وفاعليتها، ولاسيما في ظل ترجيح كفة الجُغرافية الاقتصادية على كفة الجُغرافية السياسية[١٧] ونظراً لأهمية القوة الاقتصادية بعدّها آلية للتحوط الاستراتيجي؛ يَتَم استخدام مؤشِرات ثلاثة لقياس قدرة الدولة على التحوط، وهي الناتج الإجمالي المّحلي، إجمالي الاحتياطيات، والدين الحكومي، ففيما يخص الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد مِن أَهم المؤشِرات الاقتصادية لأي بلد، فضلاً عن أنهُ مؤشِراً مُهِماً للحسم العسكري في حرب القوى الكُبرى، فانه معيار مُهِم لقياس قدرة التحوط الاستراتيجية؛ إذ "يدعم الاقتصاد الوطني، ويُساعد في تقديم المُساعدات الخارجية، ويزيد مِن القدرة على تحمُل التكاليف الإضافية الناتِجة عن سياسات التحوط"، وهذا ما يُفسر تركيز الدول سِواءً الكُبرى أم الصغرى على تعزيز هذا الناتج المحلي، وينطبق الأَمر ذاتهُ على الصين التي تمتلك ثاني أَعلى ناتج محلي إجمالي على مستوى العالم، إذ ساهم ذلِك في تأَثيرها في سياسات دولٍ عدة مِنها دول جنوب شرق آسيا ودول إفريقيا وحتى الدول الأوروبية التي أصحبت تعتمد بشكلٍ كبير على الواردات الصينية[١٨].

أما فيما يخص إجمالي الاحتياطات، فان احتياطي النقد الأجنبي يؤدي دوراً مُهِماً في التحوط مِن مخاطر الاقتصاد الكُلي الشامل، والاحتياطي الكبير مِن العُملات الأجنبية والذهب يجعل دولة التحوط "مُهيئة لقبول التكاليف المحلية والدولية على المدى القصير بوصفهُ جزءً مِن سلوك التحوط، ومِن ثُم يستخدم احتياطي النقد الأجنبي بوصفهِ مؤشر إيجابي لقياس قدرة التحوط الاستراتيجي". فالاحتياطات توفر للدولة قدرة التأثير في أسعار الصرف وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، وتُعزز ثِقة الدائنين والمُستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني وفي قدرة البلد بالإيفاء بالتزاماتهُ المالية الخارجية[١٩]. أما فيما يخص الدين الحكومي المرتفع فانه يُعدّ عاملاً سلبياً في قوة الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض سياسات التحوط، ويحدُ مِن عملية التنمية ويجعل الدولة مرهونة بإرادة الدول المدينة إليها.

٣. القدرات العسكرية

للقوة العسكرية تأثير مزدوج ومُتناقض وفقاً للتحوط الاستراتيجي، إذ يستند الأخير على تعزيز القدرات العسكرية، إلاَّ أنهُ يسعى إلى تجنب استِفزاز قائد النظام بسبب زيادة ترسانتهُ العسكرية بشكلٍ استفزازي أَو الدخول في تحالُف ضد الأخير، وعليه يتم إتباع مؤشرين: أحدهُما إيجابي والآخر سلبي لقياس تأثير القوة العسكرية على التحوط الاستراتيجي هُما: الإنفاق العَسكري، ونمو الترَسانة العسَّكرَية[٢٠].

ففيما يخص الإنفاق العسكري في سياق التحوط الاستراتيجي يُشير إلى استثمارات الحكومات في القوى العسكرية بهدف تعزيز أمنها القومي، والدِفاع عن مصالحها، ودرء أي تهديدات مُحتملة. هذا التحوط يشمل تطوير القدرات العسكرية، وزيادة الإنفاق على الأسلحة والعِتاد. وهذا الإنفاق يتشابه مع ديناميكية سِباق التسلح، فكِلاهُما يحصل في أوقات السلم ويتضمن زيادة تدريجية في التّسَّلُح ناتجةً عن أغراض مُتضارِبة أَو مَخاوف مُتبادِلة في غياب اليقين، والأَهم مِن ذلِك تؤدي الزيادات في الإنفاق العسكري إلى تعزيز الإمكانات العسكَرية التنافُسية لبلد التحوط، ومِن ثُم فإنَّ حجم الإنفاق العسكري هو مؤشر إيجابي في التحوط الاستراتيجي[٢١]. فعلى سبيل المِثال، وعلى أثر حصار دول مجلس التعاون الخليجي عليها، زادت قطر مُباشرة في نفقاتها العسكرية، وتجسد ذلك في توسيع مصادر قوتها الدفاعية بصورة غير مسبوقة مِنذُ بداية الحصار، إذ وقّعت في تلك المُدة نحو (٣٣) اتفاقية دفاعية وصفقات تسلح تجاوزت(٣٠) مليار دولار أميركي[٢٢]. أما فيما يخص تحسين القدرات العسَّكرَية التنافُسية فانها مسالةً وجوبيةً للتحوط الاستراتيجي، إذ يجب على دولة التحوط الامتناع عن حيازة كمية كبيرة مِن الاسلحة لأنهُ يُزعج قائد النِظام ويؤدي إلى مُجابهة مُسلحة أو أزمة، كما أنَّ "هُناك علاقة سببية سلبية بين الإنفاق

العسكري والنمو الاقتصادي، ولاسيما عندما يؤدي الإنفاق العسكري إلى نمو اقتصادي سلبي"، فيتم استخدام الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشراً سلبياً لقياس قدرة التحوط الاستراتيجي. فزيادة الإنفاق قد تُقلل مِن النمو الاقتصادي، بينما يمكن أن يؤدي انخفاض الإنفاق العسكري إلى زيادة النمو الاقتصادي(٢٣).

المِحور الثاني

التحوّط الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه التهديدات الجيوسياسية الإيرانية

إنَّ التحوط يُعد استراتيجية منهجية تُعنى بالأساس ببِقاء الدولة، لا بحجم التأثير والنفوذ الذي يأتي في مرتبة ثانية بعد البقاء، وهذا يظهر بشكلٍ واضح في حالة دول الخليج الصغرى في إطار علاقتها مع إيران، والتي بدت أنها اتبعت –وما زالت تتبع– هذه الاستراتيجية. فهُناك عدد مِن دول الخليج تعتمد على استراتيجية التحوط الاستراتيجي؛ بحيثُ تبَّنت مبدأً مُسايرة السلوك الإيراني وفي الوقت نفسهُ العمل على تطوير قوتها بِما يوازن هذا السلوك، الأَمر الذي يُقلِل مِن خطورة الصِراع مع إيران على المدى القصير، ويتيح الفرصة لدول الخليج الصغيرة للحِفاظ على خططها الطارئة لمواجهة التهديد الجيوسياسي الإيراني على المدى البعيد.

وعلى الرغم مِن التخوفات المُشتركة لدول الخليج مِن التهديد الإيراني والتي دفعتها لتأَسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنها اختلفت في طبيعة إدراكها لحجم ومدى التهديد نفسهُ، مِما أَدى إلى صعوبة تأَسيس استراتيجية أمنية مُشتركة، وأَضْعَفَ مِن قدرة الدول على التصرف ككُتلة واحِدة حيال إيران، وحتى برغم اتفاقهم على إدراكهُم للتهديد الإيراني مِن حيثُ القدرات العسكرية والطموحات النووية، فإنَّ كُل دولة اختارت أنَّ تحتاط في علاقتها مع إيران طبقاً لطبيعة إدراكها الخاص لمستوى وحجم التهديد نفسهُ. وهذا ما جسد دافعاً للباحث للتطرق إلى استراتيجية كُل دولة مِن دول المجلس تجاه تحوطها في علاقاتها مع إيران وتهديداتها الجيوسياسية في ضوء التقسيم التالي، مُسلطاً الضوء قبل ذلك إلى المُبررات التي دفعت دول المجلس مِن تبني استراتيجية التحوط تجاه إيران.

أَولاً: مُبرِرات تبني دول مجلس التعاون الخليجي لاستراتيجية التحوط

إنَّ قوة الدولة ترتبط بدرجة كبيرة بالذكاء والرشُّد في توظيف القوة لتحقيق أكبر قدر مِن المكاسب أو أقل قدر مِن الخسائر، أي أن معيار القوة هو فيما تحققهُ الدولة من نتائج. لذا جاء مشروع إيران "رؤية٢٠٢٥" التي أعدها مجلس تشخيص مصلحة النِظام لتؤكد ذلك وترسم مشروع تحويل إيران إلى قوة

اقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب آسيا، ولاسيما تِجاه منطقة الخليج العربي[٢٤]. إذ تعد الجمهورية الإسلامية الإيرانية مِن القوى الفاعِلة والمؤثِرة في منطقة الشرق الأَوسط بشكلٍ عام ومنطقة الخليج العربي بشكلٍ خاص، وتستمد قوتها وفاعليتها في ضوء ما تمتلِكهُ مِن مقومات ثقافية وحضارية وجغرافية، على نحوٍ جعلها قوى رئيسة يصعب تجاهلُها[٢٥]. فمِنذُ اللحظات الأولى لانتِصار الثورة الإسلامية في إيران عام١٩٧٩، تبنى قائدها روح الله الخُميني البُعد التطبيقي لمفهوم تصدير الثورة أَو ولاية الفقيه بصيغتها الأُممية تحت شِعار "الدولة الإسلامية العالمية" في العالمين العربي والإسلامي وجعلتها مُرادِفة لإسلامية الثورة، بِما يُبرر حضورها في أزمات وصِراعات دول الجِوار، وقامت بطرح مشروع الشرق الأوسط الإسلامي- الإيراني في محاولةٍ منها لتغيير خارطة المنطقة سياسياً[٢٦] وبدأت باستثمار مقومات قوتها وحولتها على شكل أَدوات بِما يؤمن لها القوة والقدرة والنفوذ للتأَثير على التطورات والتوازنات الاقليمية بِما يتفق ومصالحها الاستراتيجية[٢٧].

وعليه فإِنَّ التحوط الاستراتيجي يُعد الأمثل فيما يخص الدول الصغرى في البيئة الحالية، إذ يدفعها إِلى بِناء القدرات المحلية وإِقامة شراكات استراتيجية مع قوى إقليمية ودولية، فضلاً عن المُشاركة التي تسمح لها بتعظيم الفوائد الاقتصادية. وعلى النمط نفسهُ، تتحوط دول الخليج العربي في ظل تنافُس القوى الكُبرى ووجود التهديدات الإقليمية المُتمثلة بالدور الذي تؤديه كُل مِن السعودية وإيران وأذرعها، إذ يُعد توفير الأمن الغاية الأساسية لها، وتقليدياً تعتمد دول الخليج على الحماية الأمريكية عن طريق القواعد العسكرية المُنتشِرة في المنطقة، إِلاَّ أن نِطاقها انخفض مُقارنةً بفترة تسعينيات القرن العشرين، نتيجة للتغيرات في القدرات والطموحات الاستراتيجية لدول الخليج[٢٨]؛ الأمر الذي دفع بقادة هذه الدول إِلى التوجه نحو دول آسيا وتفعيل علاقات أمنية معها، فالهند تعد الدولة الآسيوية الأَكثر نشاطاً لتعزيز العلاقات العسكرية معها[٢٩].

في منطقةِ الخليج العربي، تتعامَلُ دول الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المُتحدة وسلطنة عُمان مع إيران مِن خِلال استراتيجية التحوُّطِ الاستراتيجي. وبِما أَنَّ بيئتها الأمنية تتميز بالديناميكية وعدم اليقين، فهي مِثالية للتحوّط الاستراتيجي، مما يُمَكِّنها من الحفاظ على خيارات استراتيجية مُختلِفة ويُوَفّرُ القدرة على المناورة. وكما يُشير الباحث في معهد دِراسات الأمن القومي والمُتخصّص في سياسة وأمن الخليج (يوئيل جوزانسكي)، فإِنَّ التحوّطَ الاستراتيجي يُقلّلُ من خطرِ الصراعِ مع إِيران في المدى القصير في حين يُحافِظُ على خططِ الطوارئ لمواجهة المُهددات الإِيرانية في المدى الطويل، فعدداً مِن بُلدان الخليج

تبنت مبدأ مُسايرة السلوك الخارجي الإيراني والانخراط مع إيران في علاقات اقتصادية، وفي ذات الوقت عمدت على تطوير قدراتها العسكرية، بما يوازن هذا السلوك، لإدراك هذه الدول خطورة التهديد الإيراني لأمنها الوطني سِواءً مِن ناحية الإمكانات العسكرية التقليدية أَو غير التقليدية، ولاسيما أَنَّ هذه الدول ليس لها منظومة أَمنية موحدة لمواجهة التهديد الإيراني. فإيران ليست لديها السيطرة على الخليج، على نحوٍ دفعها لتهديد أَمن دول هذه المنطقة عبر خلق الاضطرابات الداخلية فيها، فعلى سبيل المِثال ووفقاً لوجهة النظر الأَمريكية فإنَّ إيران ليس لها مصلحة في استِقرار اليمن، وتعمل على إثارة الصِراعات بين طوائف تِلك الدول[٣٠].

ومِن هُنا نفهم كيف أنَّ دول مجلس التعاون الخليجي تنخرط في تعاون أمني رسمي مُضاد لإيران يكمنُ في مجلس التعاون الخليجي الذي تأَسس أَساساً لأسباب أَمنية تتعلق بمواجهة التهديد الإيراني، كما أَنَّ هذه الدول ترتبط بترتيبات أمنية مع البُلدان الكُبرى، وخصوصاً الولايات المُتحدة، وفي ذات الوقت تحتفظ مُعظم دول المجلس بعلاقات تعاون سياسي واقتصادي واجتماعي مع إيران لتفادي وقوع صِراع مُستقبلي معها. وبذلك، يتضمن السلوك التحوطي لهذه الدول تجاه إيران ميكانيزمات تعاونية، وتنافُسية/ صِراعية[٣١].

ومِن الجوانب الاخرى للتحوط الاستراتيجي لدول المجلس هو تبني استراتيجية تنويع الشُركاء، خوفاً مِن انسِحاب القوى التقليدية وفي مُقدِمتها الولايات المُتحدة، مِن المنطقة. فالشراكات الاستراتيجية الخليجية لم تعد مُقتصرة على البُلدان الغربية، وانما توجهت نحو الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند، وأخذت تشمل مجالات عديدة وليس الطاقة فقط وانما مجالات التكنولوجيا المُتقدِمة (الفضاء والطاقة المُتجددة) والتدريبات العسكرية المُشتركة ومُكافحة الإرهاب.

ثانياً: المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية مِن القوى الفاعلة والمؤثِرة في الشرق الأَوسط والطامِحة إلى أَنَّ تكون ضمن القوى الكُبرى اقليمياً والمؤثِرة بشكلٍ كبير في سياسات الدول الأخرى، بِما يُحقق أهدافها، لتمتعها بثقل اقتصادي وسياسي آهلتها لذلك لاسيما الطاقة بامتِلاكها لاحتياطات نفطية هائلة تجاوزت الـ (٢٦٧) مليار برميل لتحتل بذلك ثاني أكبر احتياط نفطي في العالم، وبإنتاج تجاوز الـ (١١) مليون برميل نفط يومياً، وحيازتها على احتياطي(٩,٦٥١) ترليون متر مُكعب مِن الغاز الطبيعي، وقيادة مُنظمة الدول المُصدِرة للنفط(اوبك)، وعضويتها في مجموعة العشرين[٣٢]، وطبيعة علاقتها مع الولايات المُتحدة

الأَمريكية، ناهيك عن امتِلاكها لموقع استراتيجي مُتميز كونها تقع على مُفترق طرق ثلاث قارات، وإطلالتها وإشرافها على بِحار مُهِمة مثل البحر الأَحمر والخليج العربي، ووقوعها بالقرب مِن أَهم المعابر المائية في العالم وهي مُضيق هرمز ومُضيق باب المندب والمُحيط الهندي، واحتلالها المرتبة (١٣) بين دول العالم مِن حيثُ المساحة، وهذا الموقع زاد مِن فاعلية دورها الاقليمي والعالمي[٣٣] إلى جانب قوتها الناعِمة النابعة من أَهميتها الدينية حيثُ الحرمين الشريفين في مكة المُكرمة والمدينة المنورة، التي عززت من موقفها السياسي وجعلها تؤدي دوراً جيوسياسياً اقليمياً وعالمياً، فضلاً عن امتلاكها قوة عسكرية كبيرة[٣٤].

وإذا كانت الاستراتيجية السعودية في السابق اتسمت بالهدوء والسياسة الناعمة واللجوء للقنوات الدبلوماسية، بيد أَنَّ التحولات والتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة، بدءً بالاحتِلال الأمريكي للعِراق، وخروج الأَخير مِن مُعادلة القوة الاقليمية الفاعِلة، واندِفاع إيران لإعادة رسم مُعادلة توازن القوى على نحوٍ جديد وتهديد أمن الخليج، وانتِهاءً بحركات التغيير العربية وما نجم عنها مِن مُخرجات مثلت تهديداً مُباشِراً للأمن القومي السعودي والخليجي أيضاً، فضلاً عن تغير القيادات السعودية وصعوّد الجيَل الثاني أو الشباب لقيادة الدولة في السنوات الأخيرة، كُل ذلك أدى إلى إحداث تغيير استراتيجي في نظرة السعودية لدورها، وأخذ زمام المُبادرة في التعامُل مع التهديدات الاقليمية التي تواجهها بِكُل انفتاح[٣٥]. والعمل على تغيير التحالُفات التقليدية وبِناء تحالُفات جديدة وفق رؤَية تتوافق ومصلحتها وطبيعة الصِراعات الجديدة، عبر زيادة فاعلية دورها الخليجي، والانخِراط النشط والتأَثير في الدول الهشة المُجاوِرة لها(العِراق، اليمن، سوريا، مصر..) للترويج لدورها الفعال، وتبني استراتيجية الاحتواء وتطويق إيران عبر سياسة الباب الخلفية مِن باكستان وإحاطتها بِحزام إسلامي قابل للتمدُد داخل أراضيها للحيلولة دون استِمرار صعودها الاقليمي[٣٦].

ويكمنُ التحوط الاستراتيجي السعودي في مواجهة إيران في اتباع استراتيجيات متنوعة للحدُ مِن التهديدات الإيرانية وتأَمين مصالحها الإقليمية والدولية. يتضمن ذلك تعزيز القدرات العسكرية، بِناء تحالُفات إقليمية ودولية، وتوسيع نطاق النفوذ الاقتصادي والثقافي في المنطقة. وهذا ما تم إيجازهُ على النحو الآتي:

١. تعزيز القدرات العسكرية مِن خِلال:

- زيادة الإنفاق العسكري لا تزال السعودية صاحِبة أَكبر إنفاق عسكري في المنطقة، إذ تحتل المرتبة(١٧) عالمياً والـ(٤) اقليمياً بميزانية قدرها(٤٨) مليار دولار، مِما يتيح لها بِناء قوة عسكرية متطورة[٣٧].

– تحديث الأسلحة والتقنيات: اقدمت المملكة على شِراء أحدث الأسلحة والتقنيات العسَّكَرية مِن دول مُختلفة، اذ وقعت عام ٢٠١٠ صفقة أسلحة مع الولايات المُتحدة تضمنت طائرات مُقاتِلة مِن طِراز(F-15) وتحديث طائراتها مِن نفس الطِراز وشِراء طائرات الجيل الثالث العمودية مِن نوع(Apache)، وطائرات (Black Hawk) وتضمنت الصفقة صيانة وتحديث منظومات باتريوت السعودية وطائراتها المُقاتلة ومركباتها المُدرعة، كما وقعت في عام٢٠١٧ مع روسيا الاتحادية صفقة لشراء منظومة(S-400) وتوطين صناعتها في السعودية، فضلاً عن الصواريخ المُضادة للدروع كورنت، كما ابرمت صفقات سلاح مع الصين بقيمة (٣٠-٤٠) مليار دولار امريكي تضمن شراء طائرات من دون طيار من نوع (TB001, Rainbow 4B) واسلحة الدفاع الجوي (Silent Hunter) الليزرية[٣٨].

– تطوير الصِناعات العسكرية: سعت السعودية إلى بِناء قوة وقدرات عسكرية محلية متطورة قادِرة على مواجهة المخاطر والتهديدات المُتكرِرة التي يتبناها النِظام الإيراني وبما يؤمن احتياجاتها العسكرية وتوسيع قاعِدتها الإنتاجية. وكشفت الرؤَية السعودية(٢٠٣٠) للقيادة الجديدة التي تسعى المملكة لتطبيقها عن خمسة مُقترحات لتطوير الصِناعات العسكرية في السعودية وهي[٣٩]:

- ✓ توطين الصِناعة العسكرية بنسبة (٥٠%) موازنة بالوضع الحالي(٢%).
- ✓ توسيع الدائرة الصِناعية المُتقدمة كصِناعة الطيران العسكري.
- ✓ إقامة المُجمعات الصِناعية العسكرية المُتخصصة.
- ✓ تدريب أفراد الجيش وتأَهيلهم للعمل في مجال الصِناعات العسكرية، عبر تحديث القوات البرية والجوية والبحرية وبناء قوة صاروخية استراتيجية عرفت باسم الصفر الصاروخي الاستراتيجي[٤٠].
- ✓ تأَسيس أَقوى جيش سيبراني(مجلس الأَمن السيبراني) وإنشاء الهيّئة الوطنية للأمن السيبراني في تشرين الأَول/ أكتوبر٢٠١٧ لحماية الأَمن الوطني والمصالح الحيوية والبُنية التحتية، ولاسيما بعد تعرض المملكة لعدة هجمات سيبرانية مصدرها إيران أَبرزها كان الهجوم بفايروس شمعون عام٢٠١٢ والذي أَدى لمسح البيانات مِن(٣٠,٠٠٠) جِهاز كمبيوتر، و(١٠,٠٠٠) خام واستِهدافهُ لـ(١٥) جِهة ومُنظمة حكومية[٤١].

٢. **بِناء تحالُفات إقليمية ودولية:** لمواجهة مخاطر النفوذ الإيراني والإرهاب تُشارك المملكة في تحالُفات إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي، وبعض التحالُفات الأَمنية التي تهدف إلى تعزيز الاستِقرار في المنطقة.

وكان أَول تحالُف قام به الأمير مُحَمَّد بن سلمان اقليمياً هو ما سُمي وقتها بعاصفة الحزم لاسترجاع الشرعية في اليمن وإِضعاف نفوذ إِيران مِن خِلال مواجهة الحوثيين حُلفاء إِيران، وضم هذا التحالُف عدة دول عربية، تبعتها تحالُفات مع مصر والإِمارات وغيرها مِن تحالُفات عربية خليجية، إذ نجحت الدبلوماسية السعودية في أَنَّ تصبح وسيطة أَو نقطة لالتقاء عدد مِن الدول المُختلفة المواقف(٤٢). فضلاً عن تحالُفاتها الدولية باعتِمادها على علاقاتها مع الولايات المُتحدة ودول أوروبية لبِناء شراكات استراتيجية في الأَمن والدِفاع(٤٣).

٣. توسيع نِطاق النفوذ الاقتصادي والثقافي في المنطقة مِن خِلال:

- **الدور الاقتصادي:** تمتلك المملكة مقومات اقتصادية هائلة ساعدتها على فرض وجودها الخليجي والعربي والاقليمي والعالمي. ويُساهم الاقتصاد السعودي في أَهم المؤسسات الاقتصادية الدولية بِما فيها صندوق النقد والبنك الدولي والبنك الإِسلامي للتنمية وتُساهم السعودية بتوجيه الاقتصاد العالمي عبر هذه المؤسسات واتجهت المملكة إِلى بِناء تكتُلات اقتصادية واقليمية شكلت حجر الزاوية في ادائها السياسي والدبلوماسي مثل الانضمام إِلى مجموعة العشرين وهي الدولة العربية الوحيدة فيها، كذلك الصندوق السعودي للتنمية، والمُساهمة في العديد مِن البنوك الاقليمية والدولية والشرِكات الحكومية(٤٤). وهذه تعتبر دبلوماسية ناعمة، كما تعد المملكة مِن أَكبر الدول المانِحة في العالم سِواءً على شكل مِنح لا تُرد أَو قروض مُيسرة(٤٥).

- **الدور الثقافي:** تعتمد المملكة على دورها الثقافي والديني في المنطقة لتوسيع نفوذها الثقافي في العالم الإِسلامي. فالمملكة -وفق رؤَية مُحَمَّد بن سلمان- تعمل على ترسيخ قيم الحِوار والتعايُش والتسامُح والاعتدال والوسطية وأنها تؤمن بأَهمية الحِوار بين الثقافات والأَديان والحضارات والشعوب. عبر توظيف وسائلها التعليمية ومِنها؛ المدارس والمعاهد في مراحل التعليم المُختلفة، وخصوصاً الطلبة غير السعوديين في مراحل التعليم العالي (دبلوم متوسط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، زمالة، دكتوراه). والمعاهد والمراكز التعليمية في الخارج، فضلاً عن تطور في مجالات تعليم البنات توظيف المرأة السعودية(٤٦). كما تتوفر لدى السعودية العديد مِن الوسائل الإِعلامية والثقافية الرسمية، وأَبرزها وكالة الأَنباء السعودية(واس) ومجموعة القنوات التلفزيونية كقنوات الـMBC وقناة العربية وقناة العربية الحدث وقناة القرآن الكريم..، فضلاً عن الإِذاعات والصُحف والدوريات التي بلغت في عام٢٠٢١ ما يُقارب(٤٠٥) صحيفة، ومعارض الكتُب الدولية كمعرض الرياض الدولي للكِتاب، كذلك تُساهم الصُحف والمجلات والمواقع الالكترونية

السعودية في تعزيز قوتها الناعِمة خاصةً المواقع التي تخضع للرقابة والقيم الأخلاقية وبإشراف جِهات رسمية[٤٧]. فضلاً عن توظيف الدبلوماسية الرياضية والترفيهية، التي استندت إلى استقطاب النجوم وتنظيم الفعاليات الدولية الرياضية، واستخدام الرياضة، خصوصاً كرة القدم، أداة مِن أجل الانخراط في الدبلوماسية مع دول العالم.

٤. **التحوط الدبلوماسي**: تسعى السعودية إلى توسيع علاقاتها الدبلوماسية مع دول مُختلفة، بهدف تعزيز دورها دولياً. فضلاً عن سعيها لإدارة وحل الأزمات الاقليمية بالوسائل السلمية مثل أَزمة اليمن والأَزمة السودانية ووساطتها في لُبنان وفلسطين وإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا وهذا يدلُ على فاعلية أَدواتها الدبلوماسية التي ستنعكس ايجاباً على دورها الإقليمي[٤٨] ويتضح تنفيذ التحوط الدبلوماسي السعودي الناعم تجاه إيران فيما يأَتي[٤٩]:

- تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع دول غربية كُبرى كالولايات المُتحدة الأَمريكية.
- دعم النِظام السياسي في البحرين.
- دعم المُعارضة في سوريا لتأَكيد نفوذها مِن أَجل الإطاحة بنِظام بشار الأَسد وإضعاف الارتباط السوري على الساحة اللُبنانية الذي يُشكل تهديداً للسعودية، وفك الارتباط الإيراني–السوري؛ الذي يُمثل أحد أَسبق التحالُفات في الشرق الأَوسط، والذي يُجسد خطراً وقلقاً للسعودية[٥٠].

وبذلك تصل السعودية لتحقيق أَهدافها والهيمنة الاقليمية بأسلوبٍ مرن دون مواجهة المُنافس الاقليمي إيران مُباشرةً مع استِمرار السعودية بعد عام٢٠١٥ في تحسين العلاقات مع إيران في مُختلف المجالات مع تجاوز أي تصادُمات سياسية أو دينية أو اقتصادية أو ثقافية. وانتهت بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في أذار/ مارس٢٠٢٣ برعاية الصين. وأَصبح هُناك مزيج من سياسات القوة والحِوار تبنتها السعودية تجاه التعاطي مع إيران وإلى تحولات جارية في مُختلف قضايا الصِراع[٥١].

باختصار، يُعد التحوط الاستراتيجي السعودي في مواجهة إيران عملية مُتعددة الأبعاد، تستهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة وتأَمين مصالح المملكة في ظل التحديات الإقليمية المُتزايدة.

ثالثاً: الإمارات العربية المُتحدة

بإمكان المُتتبع للسياسة الخارجية الإماراتية مُلاحظة اتباعها لاستراتيجية التحوط في سياستها تجاه إيران مِنذُ تأسيسها عام١٩٧١ وساهمت بعض العوامل في تحديد علاقة الإمارات بإيران، مِنها القرب الجُغرافي، وانتِهاك إيران للسيادة الإماراتية فوق الجزر الثلاث، والعلاقات التجارية الكبيرة بين البلدين، فالإمارات تعد

ثاني أكبر شريك تجاري لإيران، حيثُ تستورد طهران(١٠%) من وارداتها مِن الإمارات، وتُصدر الأخيرة(١٥%) من صادراتها إلى إيران[٥٢].

وقد طبقت الإمارات العربية المُتحدة التحوط الاستراتيجي تجاه إيران مِن خِلال ثلاث مواقف رئيسة[٥٣]:

أَولها: برزت ملامح تطبيق الإمارات للتحوط بين عامي(١٩٨٠-١٩٩٠) لاسيما في فترة الحرب العراقية الإيرانية، فبعد أنَّ أعلن العِراق عن هدفهُ الرئيس للحرب في وقف تصدير الثورة الإيرانية، وحماية الدول العربية وبمُقدِمتهم دول الخليج مِن التمدُد الإيراني، نجد إنهُ رغم دعم دول الخليج للعِراق بيد أنَّ المُفارقة هو تبني الإمارات موقف الحياد وامتِناعها عن تقديم الدعم للعِراق، ورفضت إنهاء علاقاتها الدبلوماسية مع طهران. ويُفسر هذا الموقف مِن منطق التحوط الاستراتيجي مِن إيران، فلو وقفت الإمارات إلى جانب العِراق فان ذلك سيؤدي إلى انهيار علاقاتها مع إيران ولاسيما التجارية ودخول مواجهة معها وبالتالي تهديد أمنها القومي.

ثانيها: في فترة تطبيق العقوبات الدولية على إيران التي بدأت عام٢٠٠٥، والتي شملت فرض حظر على استيراد وتصدير السلع من وإلى إيران لاسيما مصادر النفط والغاز، فرغم التزام الدول بتلك العقوبات فان الإمارات لم تلتزم بها بل وظفت العقوبات بما يخدم مصالحها لتسويق سلعها إلى إيران وكنوع مِن المُشاركة والتوازن الناعم الذي هو أحد أَهم فرضيات نظرية التحوط الاستراتيجي.

ثالثها: رغم قرار السعودية في عام٢٠١٦ بإنهاء علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وإغلاق السفارة السعودية هُناك، بيد أَنَّ الإمارات لم تنهي علاقاتها الدبلوماسية مع طهران بل استمرت في علاقاتها السياسية والاقتصادية معها. كما أَنَّ هدف الإمارات مِن تطبيق علاقاتها مع النِظام السوري السابق(نِظام بشار الأسد) هو التحوط مِن إيران، فالإمارات تدرك أنَّ أَي سلوك يستفز إيران ومصالحها الداخلية والخارجية سيعود عليها بالتهديدات التي تنال مِن أمنها القومي، وبالمُحصلة فان تبني أبو ظبي لنظرية التحوط الاستراتيجي تجاه إيران أبعدها عن أي مواجهة مع إيران سواءً بشكلٍ مُباشر أو غير مُباشر.

وتعتمد الإمارات في استراتيجيتها تجاه إيران على الاتجاه الدبلوماسي بهدف تحقيق المصالح المُشتركة واحتواء الصِراعات، وتسعى لتعزيز ذلك الأَمر كنوع مِن سياسة الطمأنة، ودخلت في علاقات تعاونية مع الجمهورية الإسلامية في مُختلف الأصعدة وتجنب التصعيد ضدها، إلاَّ انها عملت بالتوازي مع هذا على تحسين قدراتها العسكرية والاقتصادية، وبرغم العلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين، فإنَّ الإمارات

شاركت في العقوبات المفروضة على إيران، ودعمت القوات الأمريكية سياسياً وعسكرياً ضد برنامج إيران النووي، فالإمارات تنظر إلى "إيران كتهديد إقليمي، وواحِدةً مِن أكبر التهديدات لأمنها القومي"، فضلاً عن القلق الإماراتي من بروز إيران كدولة نووية. ومِن ناحية أخرى زادت مِن إنتاجها للنفط في أَراضيها مِن أجل مُنافسة وإزاحة النفط الإيراني مِن السوق، وهو ما يؤكد التوازن في سياستها تجاه إيران(٥٤).

ورغم تِلك الاستراتيجية التي اتبعتها الإمارات غير أنَّ سياستها بعد حركات التغيير العربية استندت أساساً على استراتيجية التوازن باعتمادها على حُلفاء دوليين واقليميين وعلى رأسهم الولايات المُتحدة والسعودية ومصر، وتعزيز قدراتها العسكرية عبر زيادة التسلُح والاتفاقيات الأمنية وتوسيع نفوذها خارجياً، إلاَّ أَنَّ اعتماد الإمارات على استراتيجية التوازن جلب لها تحديدات عديدة على نحوٍ دفعها للرجوع إلى استراتيجية التحوط بوصفها الأنسب لها في سياستها تجاه إيران(٥٥).

ومِن هُنا فان أبعاد التحوط الاستراتيجي الإماراتي تجاه التهديدات الإيرانية تكمنُ في(٥٦):

- **التحوط الدبلوماسي:** بِناء علاقات قوية ومتوازنة مع دول مُختلِفة، بِما في ذلك الدول الكُبرى والدول النامية، من ضمن ذلك بِناء شراكة استراتيجية قوية مع الولايات المُتحدة في مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد، وبناء شراكة استراتيجية مع فرنسا في مجالات الاقتصاد والتعليم والثقافة والفضاء والطاقة النووية وزيادة التعاون التجاري والاستِثماري مع الصين، والتنويع في مصادر الطاقة، وتعزيز التعاون والتنسيق مع دول الخليج سياسياً واقتصادياً وأمنياً.
- **التحوط الاقتصادي:** تنويعّ مصادر الدخل، وتجنب الاعتماد على النفط فقط، وتطوير الصِناعات الأخرى، وتوظف الإمارات الدبلوماسية الاقتصادية كأداة حيوية توائم بين التعاون الدولي وأهداف التنمية الوطنية وتحقيق التحالُفات الاستراتيجية وتقوم هذه الدبلوماسية على تنسيق مُتكامل يجمع بين أدوات الحوكمة واستراتيجيات الاستِثمار والانفتاح على الأسواق العالمية بِما يضمن تحقيق مصالح مُشتركة مع الشُركاء الدوليين وتعزيز العلاقات الاقتصادية المُتبادِلة.
- **التحوط العسكري:** بِناء قدرات عسكرية ذاتية، وتعزيز قاعدتها الصناعية الدفاعية، وإقامة شراكات وعلاقات في الخارج للمُساعدة في تأَمين الحصول على تقنية الدِفاع والأسواق العسكرية لهذا السبب اندفعت إلى إنشاء شرِكة(EDGE) في عام٢٠١٩ التي تضم في داخلها أكثر مِن (٢٥) شرِكة فردية تقوم بتصنيع المُعِدات الدفاعية مِن المركبات المُدرعة وبِناء السُفن والذخائر والمنصات والأنظمة والصواريخ والأسلحة والحرب الالكترونية والتقنيات السيبرانية، وبلغ الإنفاق على البُنية التحتية الرقمية

في الإمارات(٣) مليار دولار عام٢٠٢٣ لتحرز الإمارات مرتبة مُتقدِمة مِن بين الدول في مجال الأمن السيبراني[٥٧]. فمِن أجل تعزيز قدراتها في ميزان القوى الاقليمي توجهت الإمارات نحو الصين لشِراء طائرات مُسيرة لدعم سِلاح الجو الإماراتي بهذا النوع مِن الطائرات في ظل تنامي صِناعة هذه الأنظمة في المنطقة مِن قِبل قوى مثل إيران وتُركيا وازدياد الاعتماد العسكري المتنوع؛ القتال، الاستطلاع، المُراقبة، لذلك اشترت مِن الصين عام٢٠٢١ طائرات مُقاتِلة مُسيرة مِن فئة (L-15) و (Wing Loong II)[٥٨].

- **التحوط الثقافي:** تعزيز الهوية الإماراتية، والحفاظ على التُراث، والتعاون مع دول أخرى في مجالات الثقافة والتعليم. وتعد الإمارات مكان تجمع لثقافات متنوعة، حيثُ يعيش فيها أكثر مِن (٢٠٠) جنسية، مِما يُعزز التسامُح والتعايش. فضلاً عن التعاون الثقافي؛ فالإمارات مُلتزمة بتعزيز التبادُل الثقافي الدولي وتُقدم مُبادرات ثقافية متنوعة مع مُختلف الدول ومِنها مُبادرة "مِن أجل العالم" التي أطلقتها الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب في دُبي في اب/اغسطس٢٠٢٤ الهادفة إلى "تدريب موظفيها على استِقبال الزوار مِن مُختلف الثقافات والترحيب بهم بلُغاتهم وعاداتهم أي تعزيز التبادُل الثقافي في دُبي"[٥٩].

دون شك؛ إنَّ هدف الإمارات العربية المتحدة مِن التحوط الاستراتيجي أعلاه يكمنُ في صون أمنها مِن التهديدات الخارجية عامةً والإيرانية خاصةً، وتنمية الاقتصاد عبر تنويع مصادر الدخل، وتعزيز دورها في القضايا الاقليمية والدولية، والحفاظ على مصالحها اقليمياً وعالمياً.

رابِعاً: دولة قطر

التحوط الاستراتيجي لدولة قطر يعني اتباع استراتيجيات لتقليل المخاطر وتأمين مصالحها الوطنية في بيئة إقليمية ودولية مُعقدة، مع التركيز على بِناء علاقات استراتيجية متنوعة وتطوير الاقتصاد والقدرات العسكرية والاجتماعية. وقد صُمِمت استراتيجية التحوط القطرية مِن أجل أَلاَّ تضطر دولة قطر إلى الاختيار بين دولتين اقليميتين رئيسيتين(إيران والسعودية)، ينظر اليهما صانع القرار القطري على انهما مصدر التهديد لأمن بِلادهُ الوطني لان سياسة التحوط القطرية نحو إيران هي أيضاً محاولة لموازنة القوة والنفوذ ضد السعودية، وحماية مواردها الطبيعية وتامين نفوذ خارجي لها وتحقيق بعض الاستقلالية في سياستها الخارجية. أما مِن ناحية إيران فتُعد علاقتها مع دولة قطر بمثابة جسر للوصول لدول الخليج

الأخرى، وإحداث الوقيعة بينها وبين السعودية، وكذلك إضعاف النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي .

مِن هُنا احتفظت دولة قطر بعلاقات مُتقارِبة مع إيران لفترات طويلة، خاصةً بعد انقلاب القصر في١٩٩٥ والذي أَحدث صدعاً وتوتراً في العلاقة بين الدوحة والرياض، بِما شجَّع الشيخ (حمد بن خليفة ال ثاني) على التقارب مع إيران لضمان التطوير السلمي لحقول الغاز القطرية المُجاوِرة للمياه الإقليمية الإيرانية، ولاسيما أَنَّ دولة قطر وجدت في الترتيبات الأَمنية الجماعية الخليجية بانها غير مُجدية، ولعبت علاقتها المتوترة مع السعودية إلى تحجيم مُشاركتّها في تِلك الترتيبات التي كانت تحت سيطرة المملكة، على نحوٍ دفعها للاتجاه لموازنة القوة السعودية عبر تعزيز روابطها مع واشنطن وطهران مِن خِلال توقيع اتفاقات تعاون أمني[٦٠].

وتعتمد قطر إلى حدٍ كبير على الولايات المُتحدة الأمريكية لضمان أمنها وبقائها، وفي التحوط الاستراتيجي، تُحافظ على علاقة قوية مع إيران، وترتكز هذه العلاقة إلى حدٍ كبير على أكبر حقل غاز في العالم الذي تتقاسمهُ الدولتين، ومِن ثُم فإنَّ سياستها اتجاه إيران وضِعت في الحُسبان هذا الواقع الاقتصادي، وتدرك جيداً ميل إيران إلى زعزعة المناخ السياسي للدول العربية وتسعى إلى تجنبهُ، وفي ضوء ذلك، ترى أنه من الضروري الحفاظ على علاقة ودية معها، مهما كانت ضعيفة، كما تدرك الموقف الأمريكي بخصوص الأنشطة الإقليمية والدولية المُزعزِعة للاستقرار التي تقوم بها طهران، ومع ذلك لا تزال تُدافع عنها دبلوماسياً، ويرجع ذلك لكونها حليفاً للولايات المُتحدة، وتعرضت قطر للعديد مِن التهديدات الإيرانية، على سبيل المِثال، حذر الرئيس الإيراني الأسبق (محمود أحمدي نجاد) دولة قطر ذات مرة في اجتماع خاص في طهران من أنها ستكون هدفا أساسياً في حال اندلا ع حرب مع الولايات المُتحدة الأَمريكية أو (إسرائيل) نتيجة استضافة القيادة المركزية الأمريكية في قطر[٦١].

لذا تعتمد دولة قطر على قوة إضافية داعمةً لتحوطها الاستراتيجي ازاء التهديدات الإيرانية يتمثل بتحالُفها القوي مع الولايات المُتحدة الأمريكية والتعاون معها في مجال الاستخبارات والأمن والاتفاق معها مؤخراً لشراء(٣٦) مُقاتلة(F-15)، فضلاً عن شراكتها الاستراتيجية مع تُركيا[٦٢] والذي تعززت بتوقيع الاتفاقية القطرية التُركية في نيسان/ ابريل٢٠١٤ لتعزيز التعاون العسكري التي منحت تُركيا الحق بإقامة قواعد ونشر قوات عسكرية في قطر، والدخول في شراكات مع شرِكات تُركية لغرض صيانة المُدرعات والسُفن البحرية العسكرية، ناهيك عن الشراكات الاستراتيجية التي تربط دولة قطر مع القِوى الدولية

الأخرى ومِنها الاتحاد الأوروبي، والتعاون بينهما في مجالات مُختلفة، مثل التجارة والاستثمار. كما وقعت في عام٢٠١٧ اتفاقاً مع ايطاليا لشراء قطع عسكرية بحرية، بالإضافة إلى اتفاقيات مع فرنسا لشِراء طائرات مُقاتِلة، وفي١٦كانون الثاني/يناير٢٠١٨ تم توقيع اتفاقية أمنية بين قطر وحلف شِمال الأطلسي(الناتو) لتعزيز التعاون العسكري والأمني، وبموجبها يسمح لقوات الحلف دخول وعبور قطر واستِخدام قاعدة العديد الجوية بِما يُسهل مُهِمات الحلف في المنطقة، كما تم في العام٢٠١٩ الإعلان عن إنشاء قاعدة تُركية ثانية في قطر ويُقدر عدد الجنود الاتراك فيها بنحو(٥٠٠٠) جندي [٦٣].

ومِن المظاهر الأساسية لسياسة التحوط الاستراتيجي التي تنتهجها قطر علاقتها بالجماعات المُتشددة والأفراد المُناهضين لبعض القوى مثل إيران والدول الخليجية والولايات المُتحدة، فهي تَستَّضَيفُ، عبر تحوطها الاستراتيجي، أكبر قاعِدة جوية أمريكية في المنطقة وتتعهد بدعمها في الحرب التي تقودها ضد الإرهاب، لكنها وجدت طريقة لإضفاء الشرعية على وجود مكتب سياسي لطالبان داخل أراضيها هذه النظرة للصديق والعدو هي نظرتها للتحوط، إذ تُعد منطقة مُحايدة للأطراف المُتعارِضة، وتستند علاقتها بالجماعات المُتشدِدة إلى رِهان سياسي يفترض أنّ هذه الحركات والأحزاب ستصبح على رأس السلطة في المنطقة[٦٤]، وهذا يُفسر إلى حدٍ كبير دعمها لجماعة الإخوان المُسلمين، في حين أنها حليف للولايات المُتحدة الأمريكية، وشريك سياسي للعديد مِن الدول العربية التي يُعارض مُعظمها فكر هذه الجماعة، كما كانت ملاذاً لشخصيات الجماعة البارزين، مثل يوسف القرضاوي، زعيمها الروحي والأيديولوجي، الذي يُقيم فيها وينقل وجهات نظره في برنامج أسبوعي بعنوان الشريعة والحياة على شبكة الجزيرة، كما أنَّ تحالُفها مع "الإخوان" وفروعها يعمل بوصفه وسيلة للتحوط ضد هيمنة المملكة العربية السعودية، ليس سياسياً فحسب؛ بل أيديولوجياً، فهي تُفضل البِناء الإيديولوجي لجماعة الإخوان المُسلمين على الأيديولوجية الدينية السعودية[٦٥].

ومِن هُنا فان أبعاد التحوط الاستراتيجي لدولة قطر في مواجهة التهديدات الجيوسياسية الإيرانية تكمنُ في:

١. **البُعد السياسي**: عبر بِناء علاقات دبلوماسية واسِعة مع دول مُختلفة وتطويرها بِما في ذلك الولايات المُتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وتُركيا، لتعزيز دورها اقليمياً وعالمياً، فضلاً عن سعيها لحل النِزاعات الإقليمية سلمياً، بوصف قطر قوة دبلوماسية رائدة في تسوية الأزمات الدولية وأهم

الفاعلين في استعمال الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة[٦٦] ومُشاركتها في مُبادرات التعاون الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

٢. **البُعد الاقتصادي:** عبر الاستثمار في قطاعات متنوعة، مثل الطاقة والتكنولوجيا، لتقليل الاعتماد على النفط والغاز مِن خِلال تنويع مصادر الدخل وتطوير القطاعات الأخرى مثل السياحة والتقنية والابتكار، وتأمين مُستقبل اقتصادي مُستدام. والاهتمام الكبير ببناء البُنية التحتية الحديثة مثل المطار الجديد ومحطة المترو، مِما يُساهم في تطوير الاقتصاد والسياحة، فضلاً عن الاستِثمارات الخارجية، إذ تستثمر قطر في اقتصادات دول أخرى، مِما يُعزز علاقاتها مع هذه الدول ويُحقق أهداف التنمية المُستدامة. وهذا ما دفع قطر في حُزيران/ يونيو ٢٠٢٥ مِن إطلاق برنامجاً تحفيزياً بقيمة مليار دولار بهدف تسريع الاستثمار وتعزيز التنويع الاقتصادي مُستهدِفاً قطاعات استراتيجية كالتكنولوجيا الحديثة والتصنيع المُتقدم[٦٧].

٣. **البُعد العسكري–الأمني:** مِن خِلال تطوير قدراتها العسكرية، بِما في ذلك شِراء أحدث المُعدات العسكرية، لضمان قدرتها على الدفاع عن نفسها بتحقيق تطور نوعي لقوتها المُسلحة بِحيازة أكثر الأنظمة الدفاعية والهجومية تطوراً في العالم كي تعوض صغر مساحتها وقلة عدد سُكانها، وتعد قطر ثامن أكبر دولة مستوردة للسِلاح، مع التركيز على تحالُفاتها الاستراتيجية الأمنية وتعزيز العلاقات مع الدول الحليفة، مثل الولايات المُتحدة وفرنسا، لضمان الحماية الأمنية والدعم السياسي. فمنظور قطر بأن قاعدة العُديد العسكرية الموجودة على أراضيها، والتي تعدّ أكبر قاعدة جوية أمريكية خارج الولايات المتحدة، قادرة على أن تُجنّبها عبء التوازن أمام بعض الدول الإقليمية مثل إيران والسعودية، وبالتالي تجنب الأطماع أو مخاطر الحرب[٦٨]. وعلى صعيد القدرات السيبرانية أنشئت دولة قطر في عام٢٠١٣ اللجنة الوطنية لأمن المعلومات، والوكالة الوطنية للأمن السيبراني عام٢٠٢١ لحماية أمن البيانات والخصوصية الرقمية[٦٩].

باختصار يمكن القول؛ إنَّ التحوط الاستراتيجي لدولة قطر تجاه التهديدات الإيرانية هو استراتيجية شامِلة تستخدمها دولة قطر لبِناء علاقات دبلوماسية قوية، وتوظيف مواردها الاقتصادية، وتطوير قدراتها العسكرية، لضمان أمنها واستقرارها في منطقة مليئة بالتحديات. هذه الاستراتيجية تهدف إلى ضمان أمن قطر واستقرارها، وتأمين مُستقبل اقتصادي مُستدام، وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

خامِساً: سلطنة عُمان

لا شك؛ إنَّ النموذج الأبرز لسياسة التحوط الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي تُقدِمهُ سلطنة عُمان، فبالرغم مِن أَنَّ سياستها الأمنية مُستندةً على التحالُفات، فان السلطنة تُتابع بالتزامن مع ذلك، سياسة الحياد، فهي مُتحالِفة مع السعودية والولايات المُتحدة وتحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنية قوية مع إيران وتُفضل البقاء على الحياد في أية أزمات اقليمية مِن قبيل أزمة البرنامج النووي الإيراني والصِراع في اليمن...

إنَّ سلطنة عُمان التي لطالما كانت لها شكوك في نوايا المملكة العربية السعودية، كانت نشِطة في مؤَسسات دول مجلس التعاون الخليجي، بيد أنها رفضت مُخططات المجلس الخاصة بالاتحاد النقدي والعُملة الموحدة وفكرة الاتحاد الخليجي الكامل التي اقترحها العاهل السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، وجمعت عُمان بين الحياد في شؤون مجلس التعاون الخليجي والشؤون الإقليمية مع مُقاربات التحدي المطلوبة في التعامُل مع إيران، وترى أن لها حُريتها في اتخاذ قراراتها بشأنَّ علاقاتها مع الأخيرة التي تتقاسم معها السيادة على مُضيق هرمز، بمعزل عن دول المجلس الأخرى، فعلاقاتهما موجهة مِن قِبل القادة وتقوم على أساس تقوية العلاقات الاقتصادية، كما أن عُمان لم تتغير نظرتها اتجاه إيران بعد ثورة١٩٧٩، بل كان السلطان قابوس أول ملك خليجي يزور الرئيس الإيراني آنذاك حسن روحاني عند انتخابهُ عام٢٠١٣، كما تواصل اتخاذ مواقف مُختلِفة عن مواقف السعودية، على سبيل المِثال ظلت على علاقة جيدة بنِظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد ورفضت تعليق العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، ورفضت المُشاركة في التحالُف العربي بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن واستمرت في أداء دور الوسيط في الحرب الدائرة فيها، ورفضت الانحياز إلى السعودية والبحرين والإمارات في حصارها لدولة قطر عام٢٠١٧ وساعدت الأخيرة في الالتفاف عليه(٧٠).

مِن جهةٍ أخرى حاولت سلطنة عُمان الاحتفاظ بعلاقات ودية ومُثمِرة مع جميع الدول داخل الإقليم، ومِن ثُم احتفظت بعلاقات تجارية واسِعة وروابط أمنية قوية مع إيران. وثمة مُحدِدات تجعل السياسة الخارجية للسلطان العُماني السابق قابوس مُتفرِدة عن جميع دول الخليج خاصةً تجاه إيران، أهمُها موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها تشترك مع إيران في مُضيق هرمز، وكذلك القدرات الاقتصادية والعسكرية المتواضِعة لسلطنة عُمان، بالإضافة إلى الثقافة المُحافِظة والمُتسامِحة التي لا تُفرق بين سنة وشيعة. وتستغل عُمان علاقاتها الاقتصادية والأمنية والسياسية القوية مع إيران بوصفها وسيلةٌ لمواجهة النفوذ السعودي السياسي والديني في أراضيها والذي تُريد سلطنة عُمان أنَّ تُحجمه، مِن جهةٍ أَخرى تسمح تِلك العلاقات لِعُمان بتأدية

دور الوسيط بين إيران وبين القوى الإقليمية والدولية، وهو ما يؤدي، بمنظورها، إلى تحقيق أمنها القومي، وتعزيز دورها ونفوذها الإقليمي، برغم أنه أغضب السعودية في بعض الأحيان، خاصةً فيما يتعلق بوساطة السلطنة في المفاوضات بين إيران والدول الكُبرى حول البرنامج النووي الإيراني(٧١).

ومِن هُنا تتبنى عُمان ضمن سياسة تحوطها الاستراتيجي استِثمارات مُتبادِلة اتجاه مجلس التعاون وتجاه إيران، عبر تطوير علاقات الصداقة الثُنائية طويلة الأجل، وانتهاجها مسار الموازنة بين علاقاتها مع القوتين الكبيرتين في المنطقة (إيران والسعودية)، وفي ذات الوقت التعاون مع الولايات المُتحدة، إذ ابرمت عُمان صفقة بقيمة (٣٨٥) مليون دولار مع الولايات المُتحدة لشِراء صواريخ جو-أرض لتعزيز قدرات سِلاحها الجوي، فضلاً عن قيامها في عام٢٠١٩ بتوقيع اتفاقية مع شرِكة(CNO) الكورية الجنوبية لتعزيز قدراتها في مجال صِناعة الأسلحة والمُعِدات العسكرية، وفي عام٢٠٢٢ وقعت أربع اتفاقيات مع شرِكات دولية إحداها تُركية لتنفيذ مشاريع تُسهِم في تطوير قواتها المُسلحة، ومِنها قيام شرِكة(FNSS) التُركية بِبناء مشاريع في السلطنة تقوم بتحديث وتطوير وصيانة قوات الدرع العُماني(٧٢). ناهيك عن سياسة التوازن الخارجي التي تتبناها سلطنة عُمان؛ أي التحالُف مع فواعل دولية أخرى ضد القوى المُهدِدة(إيران)، إذ تتحالف مع الولايات المُتحدة والسعودية وسائر أعضاء المجلس الخليجي، كما أَنَّ عُمان تتحوط تجاه الأخيرة (دول المجلس) أيضاً عبر الانخراط في علاقات دبلوماسية وتجارية بينها وبين إيران، على نحوٍ يُجنِبها المواجهة المُباشِرة معها.

ومِن هُنا فان التحوط الاستراتيجي لسلطنة عُمان مع إيران هو أداة مُهِمة لترسيخ الأمن الإقليمي وتحقيق المصالح المُترابطة بين الدولتين ويتمثل في تعزيز العلاقات الثُنائية والتعاون في مجالات مُتعدِدة، بِما في ذلك السياسية والاقتصادية والأمنية، وذلك بغرض تحقيق التوازن في المنطقة وضمان الاستقرار.

سادِساً: مملكة البَحرين

بدايةً لا بُد مِن القول؛ إنَّ التحوط الاستراتيجي في البحرين يشمل مجموعة مِن السياسات والاتفاقيات التي تسعى مملكة البحرين مِن خِلالها إلى تعزيز أمنها القومي وتجنب التهديدات المُحتملة، مع التركيز على التنوع الاقتصادي وتطوير القدرات العسكرية، بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي. وتُشكَّل كُل مِن السعودية وإيران مصدر تهديد للبحرين، إلاَّ أَنَّ الوضع الاقتصادي فيها دفعها إلى التقيُد بالسياسة السعودية لا سيما في مواجهة إيران، بسبب التركيبَة الأثنية والمذهبية فيها مِما يجعل إيران عامِلاً مُحدِداً للأَمن الداخلي والتحالُفات الإقليمية، فضلاً عن تأييدها أي سياسة أمريكية موجهة نحو احتواء إيران(٧٣).

إذ تَعتبر البحرين إيران تهديداً أوليّاً لأمنها القومي، وأنها المُحرك الأساسي للمُعارضة الشيعية داخل أراضيها، خاصةً في ظل وجود أقلية سنية حاكِمة على أغلبية شيعية، كما وضعت الحكومة البحرينية حزب الله اللُبناني، في ايار/مايو٢٠١٣، على قائمة المُنظمات الإرهابية مُتهِمةً اياه بدعم تنظيمات بحرينية مُسلحة، إذ استغلت إيران الأغلبية الشيعية في البحرين لدعم دورها الاقليمي عبر الانغِماس بدرجة كبيرة في شأنَّ دول الخليج العربية وتحديداً البحرين التي تعد الحلقة الأَضعف في دول الخليج العربي، لتجد إيران ضالتها لتنفيذ مشروعها في احتواء المنطقة عن طريق استراتيجيات تبنتها لأداء دور إقليمي سِواءً أكانت عن طريق تصدير الثورة أو خلق عُملاء لها(٧٤).

وتعول إيران على قدراتها العسكرية البرية والبحرية والجوية، فتُعد كُل مِن قدراتها الصاروخية وبحريتها الوسيلتين العسكريتين الرئيستين لحماية أمنها ونفوذها في المنطقة، فتستخدم قدراتها الباليستية وصواريخ كروز لتُشكَّل تهديداً عسكرياً عبر تسليح وكلائها في جميع أنحاء المنطقة، وقوتها البحرية لتزويد هؤلاء الوكلاء في محاولة لإضعاف المُنافسين الإقليميين مثل السعودية والإمارات وحُلفائهم(٧٥). وهو ما دفع البحرين إلى تبني سياسة التحوط الاستراتيجي تجاه التهديدات الجيوسياسية الإيرانية عبر ترسيخ التعاون مع القوى الخارجية كالولايات المُتحدة، أو مع حُلفائها مِن دول مجلس التعاون، وهو ما بدأ جليًّاً في إرسال لقوات "درع الجزيرة" للبحرين في العام٢٠١١ بتدخل(١٢٠٠) عسكري سعودي و(٨٠٠) جندي إماراتي لدعم القوات البحرينية ضد التمرد الشيعي في أراضيها، وإرسال رِسالة لإيران بأن البحرين تقع في نِطاق النفوذ السعودي(٧٦).

وبرغم كُل هذه الاتهامات لإيران وتوتر العلاقات بين الجانبين، فإنها(البحرين) حرصت على الحِفاظ على علاقاتها معها وتحسينها واتبعت التحوط عبر تقوية علاقاتها مع الغرب ودول الخليج، وسمحت للشرِكات الإيرانية بالعمل على أراضيها ووقّعت عقوداً استِثمارية مع الإيرانيين وصلت قيمتها ما يُقرب من(٤) مليارات دولار خِلال الـ٢٥ سنة القادِمة، وتم "تسجيل أول صندوق استثماري إيراني في البحرين يطرح للمُستثمرين في دول مجلس التعاون والأجانب الراغبين في الاستثمار في السوق الإيرانية المُغلقة للمُستثمرين غير الإيرانيين"(٧٧)، ودعَّمت علانية حق إيران في تطوير برنامجها النووي السلمي، بل وامتنعت عن استِخدام أراضيها كقاعدة للهجوم على المُنشآت النووية الإيرانية.

سابعاً: دولة الكويت

تُقدم دولة الكويت مِثالاً أخر مُهِماً للتحوط الاستراتيجي تجاه إيران. ومِن هُنا توصف السياسة الخارجية الكويتية بانها سياسة تحوطية، وبانها طبقت هذه السياسة على نحوٍ فاعل تجاه العِراق وإيران بحكُم التهديدات التي مِن المُمكن أنَّ تفرضها تِلك الدولتين على الكويت آنذاك، رغم قناعتنا بان استراتيجية التحوط لا تُستخدم ضد التهديدات فحسب، بل بالإمكان استِخدامها أيضاً لإدارة المخاطر المُحتملة وتفادي المواجهات المُباشِرة مع القوى الاقليمية والدولية، وتأَمين نفسها مِن أي مُستجدات يمكن حدوثها. لذا سعت الكويت إلى عدم الانحياز في نِزاعات دول المجلس وغيرها وعملت بشكلٍ عام بوصفها وسيط، فمِنذُ عام٢٠١٤ شاركت مرتين في التوسط في النِزاعات بين السعودية والإمارات والبحرين مِن جانب، ودولة قطر مِن جانب أخر(٧٨).

الجدير بالذكر أن الكويت لم ترتبط بأي اتفاقيات حماية أو تواجد عسكري غربي، بالرغم مِن تهديدات الحرب العِراقية- الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٦)، وتأَثيرات حرب ناقِلات البترول على أَمنها الوطني، لإيمانها بقدرة العرب على تأَمينها مِن التهديدات المُحتملة، إذ تعتمد الكويت في توجهها نحو إيران على "الاقتراب الحذر" نظراً لقربها الجُغرافي مِنها مِن ناحيةٍ، والأَنشطة التخريبية التي تقوم بها إيران مِن ناحيةٍ أخرى، مع اعتبارات وجود أقلية شيعية في الكويت. ويُشير الباحث (يوئيل جوزانسكي) إلى أَنَّ بعض الأَحداث قد ساهمت في إحداث توتر في العلاقات بين البلدين، مثل الحرب العراقية الإيرانية التي جعلت إيران تدخل المجال الجوي الكويتي أَكثر مِن مرة، إلاَّ أنَّ الكويت عملت دوماً على احتوائها تجنُباً لحدوث أَضرار كبيرة في علاقتها مع إيران، وهو ما ساعدها فيما بعد للتقارُب مع إيران كقوة مُضادة للعِراق أثناء الغزو العراقي للكويت، هذا الغزو الذي جعل الكويت تتخلى عن هويتها الاستراتيجية العربية والتحول بعدها لإشباع حاجاتها الأَمنية بشكلٍ رئيسي إلى الولايات المُتحدة وأن كانت قد وقعت اتفاقيات دفاعية أَخرى مع فرنسا وبريطانيا(٧٩).

يبدو أَنَّ التغيرات في البيئة الأَمنية الخليجية بعد الاحتِلال الأَميركي للعِراق٢٠٠٣، فضلاً عن التدخل العسكري السعودي في اليمن ومُحاربتها جماعة أنصار الله الحوثية المدعومة مِن إيران، ولاسيما في ظل الرغبة الإيرانية في السيطرة على الممرات المائية الواقعة في اليمن، جعل إيران تُركز على موقع اليمن الاستراتيجي لتهديد مصالح القِوى العُظمى، الأمر الذي جعل مِن حركة(أنصار الله) حليف لإيران ليس للضغط على السعودية فحسب، فايران تضغط بجماعة مُسلحة يمكنها تهديد حركة إمدادات النفط عبر البحر الأحمر،

وبذلك تكون إيران بنفوذها في اليمن قد تمكنت مِن تهديد إمدادات النفط المُصدرة مِن الخليج في مُضيق هرمز وباب المندب(٨٠). ناهيك عن تدخلها عسكرياً في البحرين لدرء التهديد الإيراني(٨١). بالإضافة إلى تداعيات الأَزمة الخليجية بين دولة قطر مِن جهةٍ والسعودية والإمارات والبحرين مِن جهةٍ أَخرى في عام٢٠١٧، وما واكبها مِن فشل لمجلس التعاون الخليجي في حل الخِلاف والغموض الذي اكتنف مُستقبل المجلس وإدراك دولهُ أنَّ نِظام التحالُف الخليجي أَصبح هشاً ومِن المُحتمل انهيارهُ بِمُجرد التعرض لازمة كبيرة، ناهيك عن بروز فواعل جدُّد وفي مُقدِمتهم الإخوان المُسلمين ودورهم المُهِم في البيئة الاقليمية وتشكيلهم تهديداً وجودياً لدول الخليج عامةً والكويت خاصةً، علاوة على النفوذ الاقليمي المُتزايد لإيران في اعقاب حركات التغيير العربية؛ زاد من المخاوف الكويتية، فنسبة الشيعة في الكويت تجاوز الـ (٣٠%) مِن سُكانها، مِما قد يزيد مِن حالة اللا استقرار فيها في حال ازدياد النفوذ الإيراني وتحريض إيران للشيعة في الكويت(٨٢)، والأَهم مِن هذا هو انعِدام الثقة الخليجية وخصوصاً الكويتية بأميركا بعد أن تخلت عن الأنظمة السياسية الحليفة لها في مصر وتونس أعقاب حركات التغيير العربية عام٢٠١١، وقيامها بنقل بعض قواتها مِن منطقة الخليج إلى منطقة آسيا الباسفيك أثناء إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق(باراك اوباما)، كل ما سبق جعل الكويت تشعر بالحاجة إلى البحث عن حُلفاء جدُّد وتوطيد علاقتها مع جِهات اقليمية ودولية (الصين دولياً، وتُركيا وإيران اقليمياً). إذ أَدركت دولة الكويت إنَّ الاتِكال على جِهةٍ مُعينة لتوفير الأمن – خطأً ينذر بوقوع كارثة– ولذلك قامت مؤخراً – وبالرغم مِن توقيعها لاتفاقية الدفاع المُشترك مع الولايات المُتحدة الأَمريكية مِنذُ تحرير الكويت مِن الاحتِلال العِراقي، بالطلب مِن بريطانيا توقيع اتفاقية دفاعية توفر الأخيرة بموجبها وجود عسكري دائم وحماية للكويت. كما وجدت الكويت ان تعاونها الاستراتيجي الاقتصادي والتجاري والأمني مع الصين سيُحقق لها أَهدافها التنموية عبر الانخراط في مُبادرة الحِزام والطريق الصينية التي تتكامل رؤيتها مع رؤية الكويت٢٠٣٥(٨٣)، بيد أنَّ التحالُف الكويتي مع الصين لا يستهدف التخلي عن الولايات المُتحدة كشريك استراتيجي، إذ تُركز استراتيجية التحوط الكويتي على ضم حُلفاء جدُّد إلى فلك سياساتها الخارجية مع الاحتفاظ في ذات الوقت بالحُلفاء القُدامى. كما وقعت الكويت عام٢٠١٢ اتفاقاً مع روسيا لتطوير سِلاح الدرع الكويتي وتعزيزهُ بِمُدرعات روسية مِن طِراز(BMP-3) وتطوير مُدرعاتها مِن فئة(BMP2-3)، وفي إطار مساعيها لتعزيز قدراتها الدفاعية أبرمت الكويت في عام ٢٠٢٣ عقداً بقيمة(٣٦٠) مليون دولار مع شرِكة بايكار التُركية المُصنعة

للطائرات المُسيرة لشِراء طائرات بيرقدار(TB2) وتمنح الاتفاقية لتُركيا موطئ قدم اخر في الخليج العربي(٨٤).

ورغم بعض الأنشطة التخريبَية التي تقوم بِها إيران، استمرت دولة الكويت في إبقاء العلاقات معها على نحوٍ جيد؛ إذ استقبلت الرئيس الإيراني في عام٢٠٠٦، ودعَّمت طموحها المُتعلق بتطوير القدرات النووية السلمية، كما أعلنت أيضاً أنها لن تسمح باستخدام أراضيها كقاعدة للهجوم على المُنشآت النووية الإيرانية. علاوةً على ذلك، زار الأمير الكويتي (صباح الأحمد) في حُزيران/يونيو٢٠١٤ طهران في أول زيارة رسمية مِنذُ الثورة الإسلامية، وهي الزيارة التي اعتبرتها الكويت فرصة للوساطة بين السعودية وإيران مِن جانب، ولتقليل التوترات بينها وبين إيران، وتعزيز صادِرات الغاز الإيرانية لها مِن جانب أخر(٨٥).

وبرغم كُل مساعي التقارُب تلك فإن بعض التوتر قد شاب هذه العلاقة، خاصةً مع اشتراك الكويت في العقوبات المفروضة على إيران، بل إنها طردت الدبلوماسيين الإيرانيين مِن أراضيها بعد اتهام "قوة القدس"، وهي وحدة خاصة تتبع جيش الحرس الثوري الإيراني، بالقيام ببعض الأنشطة التخريبية في الكويت، بيد انه رغم ذلك فان الموقف الكويتي مِن إيران لم يتجاوز العوامل المؤثرة على العلاقات، فظل هذا الموقف يتراوح بين التصعيد والتهدئة، فقد تحوطت الكويت تجاه إيران مِن خِلال تأَييدها الكامل للاتفاق النووي الإيراني، وتعزيز علاقاتها التجارية معها، وحل المسائل المتوترة بينهما، مع العمل في ذات الوقت على دعم إجراءات مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية في مُحاربة أنشطة الخلايا التخريبَية التابِعة لإيران في مجلس التعاون، وتضامُنها الكامل مع السعودية عبر إدانة طهران عقب الاعتداء على القنصلية السعودية فيها عام٢٠١٦(٨٦).

لقد أظهرَ البحث؛ إنَّ الأحداثَ والأزمات والصِراعات التي شهدتها المنطقة مِنذُ العام١٩٧١ إلى العام٢٠٢٣ شكّلت مجالًا للتنافُس بين الرياض وطهران على الهيمنة والنفوذ على دول المنطقة بِما فيها الكويت. ومِن هُنا فأنَّ الكويت تستخدمُ استراتيجيةَ التحوّط لتقليل المخاطر والشكوك التي خلّفتها سياسة إعادة التموضع الأميركية في الشرق الأَوسط. وهي تستخدم التحوُّط لمنع إيران والسعودية مِن السيطرة على النظامِ الإقليمي. فالبيئة الأَمنية في منطقة الخليج المُتسِمة بالفوضى وعدم اليقين ورغبة الكويت في الحِفاظ على استقلالية سياستها الخارجية واستِقرارها بعيداً عن التنافُس الدولي بين الصين والولايات المُتحدة مِن جِهةٍ، والتنافُس الاقليمي بين السعودية وتُركيا مِن جهةٍ أخرى، كُل ذلك دفعت دولة الكويت للبحث عن استراتيجية جديدة تمنحها الأمان ووجدت في استراتيجية التحوط هذا الغرض.

تأسيساً لِما سبق، يبدو إنَّ أمن دول مجلس التعاون الخليجي يعتمد بشكلٍ رئيسي على وجود قوة خارجية كالولايات المتحدة، بيد أنَّ حركات التغيير العربية وزيادة التنافس بين السعودية وإيران جسد دافِعاً لدول المجلس ولاسيما الصغيرة مِنها إلى تبني سياسة التحوط الاستراتيجي وتفادي المواجهة المُباشِرة مع إيران مِن جهةٍ، والحِفاظ على مصالحها الاستراتيجية مِن جهةٍ أخرى، وهذه الاستراتيجية تخدم البُلدان الصغرى لأنها تُساعدهُم على تغيير سياستهم تِجاه الحُلفاء، لعدم انخراطهم في تعاون كامل على نحوٍ يُساعدهم على تحسين موقفهم عِند الحاجة.

الخاتمة

تُذكِرنا استراتيجية التحوط بمبدأ انتِشار القوة في السياسة العالمية، وان العلاقات الدولية هي عِبارة عن القوة الذكية أكثر مِن القوة الصلِدة، وهو وضع يُلائم الدول الصغيرة أكثر مِن غيرها، وتُساعد هذه الاستراتيجية الدول، على التكيُف مع حالة عدم التأكُد مِن المُستقبل، وتجنُبها المواجهة المُباشِرة مع الدولة المُهدِّدة، وتمنحها مُهلة زمنية مطلوبة لتطوير قدراتها القومية، فضلاً عن المزايا الاقتصادية التي تُحققها الدولة مِن انخِراطها في علاقات اقتصادية مع الدولة المُستهدِفة مِن التحوط، والأهمُ مِن ذلك تتيح هذه الاستراتيجية حُرية حركة للدول المتحوِطة سِواءً أكانت صغيرة أو متوسطة أو حتى دول كُبرى في نِظام أُحادي القطبية، لكن يجب التأكيد بان استراتيجية التحوط محفوفة بالمخاطر التي يمكن أنَّ تُعجل بتحولها نحو التنافس المفتوح، والمواجهة المُباشِرة، وبالتالي تقود إلى زعزعة الاستقرار الاقليمي. فرغم ان هذه الاستراتيجية تُحقق على المدى القريب الأهداف المطلوبة مِنها، فان حالة اللايقين المُصاحِبة لسلوكيات الحُلفاء، قد تؤثر في طبيعة أمن الدول المُتحوطة على المدى البعيد، ولاسيما في ظل غياب تطوير استراتيجية مُشتركة مُتماسِكة لمواجهة التهديدات، فضلاً عن عدم اتفاقها أساساً على تحديد طبيعة وحجم هذه التهديدات (حالة دول مجلس التعاون الخليجي وعدم اتفاقها على تحديد طبيعة وحجم التهديد الإيراني نفسهُ).

الاستنتاجات

- إنَّ استراتيجية التحوّط هي تطبيق لسلوك مُعتدل وسطي، يقوم على التوازن الناعم والتوازن الصلب، حيثُ تتعاون الدولة المتحوِّطة مع مصدر تهديد أمنها (الدول المُهدِّدة)، سعياً مِنها "لتفادي التهديدات أو الدخول في صِراعات غير مُتكافئة، وفي ذات الوقت، تعتمد الدولة المتحوِّطة على عناصر مِن

التوازن الصلب في مواجهة الدول المُهدِّدة، عن طريق تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية وزيادتها"، والانخراط في تحالُفات سياسية أو عسكرية مع القوى المُنافِسة لدول مصدر التهديد.

- إنَّ استراتيجية التحوط هي استراتيجية مُحافِظة تسعى للحِفاظ على الوضع القائم.
- إنَّ استراتيجية التحوط تتبعها الدول الصُغرى للحفاظ على أمنها ووجودها بالأساس وللتغلب على إمكانياتها الضعيفة والمحدودة ومِن ثُم محاولة تعظيم مكاسبها الاقتصادية، وتختلف سياسات كُل دولة بذلك، إلاَّ أن جميعها تُعزِّز قدراتها العسكرية عبر التحديث العسكري أو بالاعتماد على قوة خارجية. أي بمعنى أنَّ هذه الاستراتيجية لا تخلو مِن سلبيات وتكاليف، إذ تدفع المخاوف مِن التهديدات الأمنية الدولة المتحوطة إلى توجيه مواردها على نحوٍ كبير إلى الإنفاق العسكري لتعزيز قدراتها العسكرية على حِساب وضعها الاقتصادي. كما أنهُ على الرغم مِن أنَّ استراتيجية التحوط تبلغ في المدى القريب الأهداف المرجوة مِنها، بيد أنَّ حالة عدم اليقين وتبدُّل توجهات وسياسات الدول الحليفة رُبما تترك تأثيراتها في الأمن القومي للدولة المتحوطة على المدى الطويل، وعلى نحوٍ خاص بُلدان مجلس التعاون الخليجي التي لم تطور استراتيجية مُشتركة مُتماسِكة لمواجهة التهديدات المتوقعة.
- إنَّ تحوط دول الخليج العربي، قائم على أساس الشك وعدم اليقين في علاقاتها مع بعضها خصوصاً اتجاه المملكة العربية السعودية الفاعل الأقوى في المنطقة، وكذلك التخوف من التهديدات الجيوسياسية الإقليمية المُتمثلة بدور إيران وأذرعها، فيُلحظ أنَّ دولاً مثل الإمارات وقطر وعُمان تحاول الحد مِن ذلك باعتِماد سياسة دبلوماسية واقتصادية تتقارب فيها مع إيران التي تُعد العدو الرئيس للولايات المُتحدة الأَمريكية، وفي الوقت ذاتهُ تعتمد هذه الدول على الولايات المُتحدة لتحقيق أَمنها وتضمن وجودها.
- إنَّ استراتيجية التحوط تُعد أحد البدائل المُهِمة التي لجاءت اليها دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما الدول الصغيرة مِنها في تعامُلها مع القوى الاقليمية والكُبرى، هذه الاستراتيجية منحت هذه الدول العديد مِن المزايا الاستراتيجية مثل تحجيم التهديدات المُحدقة بِها والحِفاظ على أمنها ووجودها واستقلالية سياستها الخارجية، بيد أنَّ هذه الاستراتيجية تعد خياراً غير دائم يتطلب مِن دول المجلس تحمل بعض التحديات والتكاليف، على نحوٍ يتطلب مِنها مرونة كبيرة واستمرارية في تعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية.

- إنَّ عيوب استراتيجية التحوط كبيرة؛ أَولاً لأنها تعوق فعالية التوازن ومِن ثُم إدارة التحالُف، وهو ما حدث بالفعل في مجلس التعاون الخليجي، حيثُ عظَّمت الدول مِن أَمنها الشخصي، بِما أَعاق تأسيس استراتيجية أمنية مُشتركة لمواجهة التهديدات الإقليمية. وثانياً أنه في وقت الأزمات قد تُصبح الدول الصغرى مُجبرةً على إعلان نواياها صراحة وتحديد مع أي جانبٍ تقف، وهو ما قد يحرج الدولة ويؤثر على مصالحها. وثالثاً أن الاستِمرار في هذه الاستراتيجية يُعد مُكلِفاً للغاية، ويتطلب موارد يمكن أنَّ تُستخدم في الاتجاهين المُتعارضين، كالتعاون مع إيران وفي الوقت نفسهُ موازنة قوتها.

التوصيات

ضرورة إعداد دِراسات مُستقبلية حول مُستقبل التحوط الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي وإمكانية الإفادة مِنها في العِراق، والخيارات السياسية البديلة لحل أَي مُعضِلة أَمنية مُحتملة.

الهوامش والمصادر:

(١) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المُحيط،(القاهِرة: دار الحديث،٢٠٠٨)، ص٤٢٣.

(*) إنَّ مفهوم التحوط يتم تفسيرهُ في إطار مُسايرة الركب والتوازن داخل نظرية توازن القوى، التي يقع فيها التحوط موقع الوسط بين التوازن ومُسايرة الركب بوصفهُ خياراً استراتيجياً ثالث للدولة. أي أنَّ هدف التوازن يكمنُ في المواجهة المُباشِرة لدولة صاعِدة أو مُهدِدة عبر اتباع إجراءات مُلائمة، بينما التحوط يهدف إلى منع تصاعُد التوتر أو الصِراع مع الدولة القوية المُهدِدة المُحتملة مِن خلال استِدامة التعاون مع هذه الدول. بينما مُسايرة الركب يُراد بِه اتباع دولة ما مسار دولة كُبرى في جميع أفعالها أي الاصطفاف أو الانحياز إلى مصدر التهديد، أي التحالُف مع مصدر الخطر(القوة المُهدِدة) لضمان أمنها وبلوغ مكاسب اقتصادية على حِساب استقلالية القرار وفرض التعاون مع القوى الاخرى. أما الانحياز وعلاقتهُ بالتحوط، فان الانحياز هو استراتيجية تتبعها الدول الصغرى لكونها ضعيفة وغير قادِرة على مواجهة التهديدات الأمنية، فتعتمد على دول أقوى لتوفير الأمن مِما يجبرها أحياناً على التنازُل عن جزء مِن استقلاليتها في سبيل ذلك؛ بينما يمنح التحوط الاستراتيجي المرونة للدول الصغرى الضعيفة في عقد التحالُفات مع أكثر مِن قوة سِواءً أكانت إقليمية أم دولية (على سبيل المِثال تحالُفات قطر مع الولايات المُتحدة الأمريكية وفي الوقت ذاتهُ مع إيران التي تعد عدواً للولايات المُتحدة الأمريكية)، فضلاً عن عمليات الدولة في تحديث القدرات العسكرية ومحاولة الاعتماد ولو جزئياً على قدراتها الدفاعية، فالتحوط الاستراتيجي لا يعني الانحياز التام إلى جانب قوة دون أخرى. أما الحياد هو استراتيجية تتبعها الدول الصغرى التي لا تستطيع مُنافسة القوى الكُبرى أو لا تريد الدخول في صِراعات مع قوى إقليمية، وتجد في ذلك وسيلة فعالة للحفاظ على أمنها ووجودها، في حين أنَّ التحوط الاستراتيجي تسعى الدول عبرهُ إلى تنمية موقف وسط يتجنب حتمية اختيار موقف على حِساب آخر، أي تكون مُحايدة في مسألة مُعينة دون أخرى. وتختلف استراتيجية التحوط عن الحياد؛ حيثُ إنَّ الحياد يجبر البلد على امتناع الانخراط في أي صِراع، ووجوب تبني موقفاً واحداً تِجاه أطراف الصِراع كافة، وعلى النقيض مِن هذا يتيح التحوط التعاون مع الدولة الخصم وفي الوقت نفسهُ التعاون مع الدولة الحليفة ضدها.للاستزادة يُنظر:

Koga K., The concept of Hedging Revisited: the case of Japans Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift, International Studies Review,Vol.20, No.4, (2022), P.632-639. Also: Živilė Marija Vaicekauskaitė, Security Strategies of Small States in a Changing World, Journal on Baltic Security 3, No.2 (2017), P.8-11.

(٢) أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، المُجلد٥٤، العدد٢١٥، (القاهِرة: مؤسسة الأهرام، كانون الثاني/ يناير٢٠١٩)، ص٣٠.

(3) Boon H. T., The Hedging Prong in India's Evolving China Strategy, Journal of Contemporary China, Vol.25, No.101,(2023), P.804. Also: Evelyn Goh, Meeting the China Challenge: The U.S. in Southeast Asian Regional Security Strategies (Washington: East-West Center,2005), P.2.

(4) Gustaafa Geeraets & Mohammad Salman,Measuring Strategic Hedging Capability of Second –Tier States Under Unipolarity, Chinese Political Science Review 1, No.1 (2016), P.76.

(٥) بسام داؤد سليمان، التحوط الاستراتيجي للسياسات الخارجية وتأثيرهُ في قضايا السياسة الدولية: الولايات المُتحدة الأمريكية وإيران أنموذجاً، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الموصل: جامِعة الموصل، كُلية العلوم السياسية،٢٠٢٣)، ص١٠.

(6) Evelyn Goh, Great Powers and Hierarchical Order in Southeast Asia: Analyzing Regional Security Strategies, International Security 32, No.3 (Winter 2008), P.115.

(٧) بسام داؤد سليمان، التحوط الاستراتيجي للسياسات الخارجية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٥.

(8) Tasman B. and Wolfe W., Great Powers and Strategic Hedging : The Case of Chinese Energy Security Strategy, International Studies Review, Vol.13, No.2, P.216.

(٩) سيفن نيوز، التحوط الاستراتيجي بين النظرية والتطبيق،٢٠٢٣/١/٢، مقال مُتاح على الرابط الآتي: https://7enews.net/views

(١٠) أيمن الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة، المُستقبل للأبحاث والدراسات المُتقدمة، بحث مُتاح على الرابط الآتي: https://futureuae.com/ar/Release/ReleaseArticle/336/strategic-hedging

(11) Cheng Chwee Kuik, Smaller States' Alignment Choice: A Comparative Study of Malaysia and Singapore's Hedging Behavior in the Face of a Rising China (USA: ProQuest LLC.,2010), P.125.

(١٢) بسام داؤد سليمان، التحوط الاستراتيجي للسياسات الخارجية...، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣٢.

(13) Van Jackson, The Rise and Persistence of Strategic Hedging across Asia: A System-Level Analysis Strategic Asia, The National Bureau of Asian Research, (Dec 2014), P.312-315.

(14) Ji yun Lee, Hedging Strategies of the Middle Powers in East Asian Security: the Cases of South Korea and Malaysia, East Asia 34, No.1 (March 2017), P.13.

(١٥) بسام داؤد سليمان، التحوط الاستراتيجي للسياسات الخارجية...، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣٩-٤١.

(١٦) أحمد الشورى أبو زيد، جودة الحكُم في النظُم غير الديمقراطية: النِظام الصيني نموذجاً، كتاب مُتاح على الرابط الآتي: https://esalexu.journals.ekb.eg/article_212333_ae77a5bf3f865cd479334b4f47f08730.pdf

(17) K. Lepor , After the Cold War, Essays on the Emerging World, (University of Texas, U.S.A, 1996), P. 181

(18) U.S. Trade in Goods by Country, United States Census Bureau, 25/11/2023 https://www.census.gov.

(١٩) مواقع الكترونية، الاحتياطي النقدي.. بارومتر للاستقرار المالي، بحث مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/16

(20) John Baylis and Steve Smith (Editors), the Globalization of world politics, Eighth edition, (Oxford: Oxford University Press, 2020), P.137-140.

(٢١) يسري أحمد العزباوي، الأسباب والدلالات: تزايد الإنفاق الدفاعي للجيوش في ظل بيئة استراتيجية مُضطربة، ترينـدز للبحوث والدراسات،٢٠٢٤/٣/٣١، بحث مُتاح على الرابط الآتي: https://trendsresearch.org/ar/insight

(٢٢) إبراهيم سعيدي، تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد أزمة الحِصار، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودِراسة السياسات، ٢٠٢٠)، ص١٠-١٨.

(٢٣) محمد دياب، جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، مجلة الدفاع الوطني، العدد٧٥، (لُبنان: وزارة الدفاع الوطني اللُبناني، كانون الثاني٢٠١١)، بحث مُتاح على الرابط الآتي: https://trendsresearch.org/ar/insight

(٢٤) فراس عباس هاشم، النفوذ المُتعاظم إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، (بغداد: سطور للنشر والتوزيع،٢٠١٥)، ص ص٣٣-٣٤.

(٢٥) شاهر إسماعيل الشاهر ومحمد الجبور، إيران وإعادة الهيكلية الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الربيع العربي، مجلة مدارات إيرانية، المُجلد٢، العدد٧، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠٢٠)، ص٨٨.

(٢٦) فِراس الياس، الجيوبوليتيك الشيعي والمُخيلة الجيواستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبِناء النفوذ، (الدوحة: مركز الجزيرة للدِراسات،٢٠١٩)، ص ص٨-٩. كذلك يُنظر: أياد المجالي، السياسات الإيرانية في المنطقة وانعِكاساتها على الثورات العربية: سوريا أُنموذجاً، مجلة مدارات إيرانية، المُجلد٢، العدد٧، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠٢٠)، ص ص١٠٥-١٠٦.

(٢٧) تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، (دِمشق: دار رسلان للنشر،٢٠١٣)، ص١٤٣.

(28) Jean-Loup Saman, Strategic Hedging in the Arabian Peninsula: The Politics of the Gulf–Asian Rapprochement (London: Routledge, 2018), P.9.

(29) Abhijit Singh, India's Evolving Maritime Posture in the Indian Ocean: Opportunities for the Gulf, Research & Analysis, (UAE: EDA Insight, 2020), P.5.

(30) Saleh Zaid Al-Otaibi, The impact of Arab Revolution on the security of the Arabian Gulf: The Yemeni Revolution as a model, Review of Economics and Political Science 5, No.2, (March 2019), P.140.

(٣١) أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣٦.

(32) Haitham Al Ghais et al, OPEC Annual Statistical Bulletin 2024, Fifty-ninth edition, (Vienna: Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2024), P.P.22-76.

(33) Abdullah Ali Asiri, the decisive kingdom from soft to hard power, (Master Thesis in political science, college of Liberal Arts, De La Salle University,2016), P.22.

(34) Faisal Alsulaib, Offensive Realism and Saudi Foreign Policy towards Iran, Policy Report, (Berlin: Konrad-Adenauer-Stiftung,2020), P.2.

(٣٥) رُبى محمد حسين، تأثير القوى الاقليمية في سياسة العِراق الخارجية مِنذُ عام٢٠١١: إيران والسعودية أُنموذجاً، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الموصل: جامِعة الموصل، كُلية العلوم السياسية،٢٠٢٣)، ص١٠١.

(٣٦) محمد كريم كاظم وفراس عباس هاشم، تحولات الاداء السعودي حيال تشكيل التحالُفات الاقليمية: رؤية في المُحرِكات والتحديات، مجلة قضايا سياسية، العددان٤٣-٤٤، (بغداد: جامِعة النهرين، كُلية العلوم السياسية،٢٠١٦)، ص٣٦.

(٣٧) عبد الوهاب سيف بحبيح، العلاقات السعودية الإيرانية وأمن الخليج العربي،(الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٢٣)، ص١٢٧.

(٣٨) أحمد زُهير عبد الرزاق، توازن القوى الاقليمي في منطقة الخليج العربي بعد عام٢٠١١: دراسة مِـن منظـور النظرية الواقعية الجديدة، رِسالة ماجستير غير منشورة،(الموصل: جامِعة الموصل، كُلية العلـوم السياسـية،٢٠٢٤)، ص١٣٩

(٣٩) أحمد طاهر، السعودية: رؤَية٢٠٣٠ وتوطين الصِناعة العسكرية، مجلة المجلة، مقال مُتاح على الرابط الآتي: https://arb.majalla.com

(٤٠) عائشة سمان، الأبعاد الجيواستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط: اليمن أنموذجاً ٢٠١١-٢٠١٦، رِسالة ماجستير غير منشـورة، (الجزائـر: جامِعـة المسـيلة، كُليـة الحقـوق والعلـوم السياسية،٢٠١٧)، ص٥٦.

(41) Cyber Capabilities and National Power: A Net Assessment, The International Institute for Strategic Studies, https://www.iiss.org,.

(٤٢) سُمية بلعيد، تنافس القوى الاقليمية والدولية على الخليج وانعكاساتهُ على الأمن الاقليمي مِنذُ نهاية الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة،(الجزائر: جامِعة باتنة، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠٢٢)، ص١٥١. كذلك يُنظر: عبد الفتاح ماضي وآخرون، العامل الخارجي والانتِقال الديمقراطي في البُلدان العربيـة،(بيروت: المركـز العربـي للأَبحاث،٢٠٢١)، ص٥٤٧.

(٤٣) محمد بن عمر آل مدني الادريسي، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية للمملكـة العربيـة السـعودية، (الريـاض، العبيكان للنشر، ٢٠١٨)، ص٤٣.

(٤٤) بندر المُسلم، السعودية في٢٠٣٠.. نجاح في بِناء تكتُلات اقتصادية مع كُبرى دول العـالم، صـحيفة الشـرق الأَوسط، ديسمبر٢٠٢٣، مقال مُتاح على الرابط الآتي: https://aawsat.com

(45) Saeed Abdul ragman Alshehri, the Soft Power as potential Tool of Inter National Policy of The Kingdom of Sudanic Arabia,UPA,Jully,2021. https//:lldoi.org.

(46) Muddassir Quamar, Education System in Saudi Arabia, (New Delhi: Springer Nature,2020), P.37-40.

(٤٧) سُلطان بن فهد بن عبد الله بن فرحان، تصورات استراتيجية للقوة الناعِمة السعودية فـي مواجهـة التحـديات الإيرانية، رِسالة ماجستير غيـر منشـورة، (الريـاض: جامِعـة نـايف العربيـة للعلـوم الأَمنيـة، كُليـة العلـوم الاستراتيجية،٢٠١٤)، ص١٠١.

(٤٨) حميد نعيم عبدالله، جيوستراتيجية الأزمة السورية،(عمان: دار الخليج للنشر،٢٠٢٢)،ص ص١٦٣-١٦٤.

(٤٩) فِداء يوسف أبو جزر، العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجِوار العربي(١٩٩٧-٢٠٠٥)، رِسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: جامِعة الأزهر، كُلية الآداب والعلوم السياسية،٢٠١٤)، ص٦٨.

(٥٠) زيد عبد الوهاب، الاتفاق السعودي-الإيراني: مُحدِدات النجـاح والفشـل،(عمان: مركـز دِراسـات الشـرق الأَوسط،٢٠٢٣)، ص١٠.

(٥١) علي أسدي، الاتفاق بين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية بِناء على نظرية النضج، (بغداد: مركز البيدر للدِراسات والتخطيط،٢٠٢٣)، ص٤.

(٥٢) بنك البحرين والكويت، الإمارات تعد ثاني أكبر شريك تجاري لإيـران، تقـرر مُتـاح علـى الـرابط الآتـي: https://www.bbkonline.com/ar

(٥٣) حسن الشاغل، التحوط الإستراتيجي الإماراتي من إيران إلى سوريا، بحث مُتاح على الرابط الآتي: https://www.syria.tv/16-01-2023.

(٥٤) ميدل ايست نيوز، كيف أصبحت الإمارات الثغرة الكُبرى في الحصار الأمريكي على إيران؟، بحث مُتاح على الرابط الآتي: https://mdeast.news/ar/2022/03/23

(٥٥) عدنان عبد الله العنزي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغيرة ..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٧٧٨.

(٥٦) محمد ابراهيم الظاهري، التميُز الإماراتي في الدبلوماسية الاقتصادية.. مُصادفة أو رؤية بعيدة المدى؟، مقال مُتاح على الرابط الآتي: https://cnnbusinessarabic.com/opinions-analysis/1118201

(57) Andrew Drwiega, Gulf Defense Industry moves into high gear, Asian Military Review, https://www.asianmilitaryreview.com.

(58) Eleonora Ardemagni, The GCC in the global power cycle: The reform-security nexus, Atlantic Council, 7/1/2022. https://www.atlanticcouncil.org.

(٥٩) التاج الإخباري، "من أجل العالم" مُبادرة لتعزيز التبادُل الثقافي في دُبي،٢٠٢٤/٨/١، مقال مُتاح على الرابط الآتي: https://altaj.news/cultureandart/412022

(٦٠) عدنان عبد الله العنزي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغيرة..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٧٧٧.

(61) Kristian Coates Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring (Oxford: Oxford University Press, 2014).

(٦٢) هاني البسوس، الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالُفات العسكرية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠٢١)، ص١٠.

(٦٣) إبراهيم سعيدي، تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد أزمة الحِصار، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٠-١٨.

(64) Hanin Ghaddar, Qatar Bets on Islamists, Wilson Center,7/2/2013, https://www.wilsoncenter.org

(65) Dennis Ross, Qatar needs to stop funding Islamists, USA Today, (Columbia County, USA), 8/5/2017, https://www.usatoday.com

(٦٦) أحمد عبد الله، دبلوماسية قطر.. الحِوار والحياد وصفتا نجاحها في إنهاء النِزاعات، بحث مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/politics/2023/9/21

(٦٧) الشرق، قطر تطلق برنامجاً تحفيزياً للمُستثمرين بمليار دولار،٢٠٢٥/٥/٢٢، مقال مُتاح على الرابط الآتي: https://asharqbusiness.com/financing-and-investment/83691

(٦٨) علي رعد، "الطوفان" يُعوم الدور القطري.. ماهي فوائد "التحوط الاستراتيجي"؟،٢٠٢٤/٨/١٨،مقال مُتاح على الرابط الآتي: https://180post.com/archives/47137

(٦٩) الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، تقرير مُتاح على الرابط الاتي: https://x.com/ncsaqatar?lang=ar

(٧٠) بسام داؤد سليمان، التحوط الاستراتيجي للسياسات الخارجية...، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٨٨.

(٧١) يوئيل جوزانسكي، سياسة القوى الصغرى في الخليج: احتواء إيران نموذجاً، بحث مُتاح على الرابط الآتي: https://rsgleb.org/article.php?id=744&cid=11&catidval=0

(٧٢) الخليج اون لاين، الجيش العُماني،٢٠٢٢/٧/١٣، تقرير مُتاح على الرابط الآتي: https://alkhaleejonline.net

(73) Anne-Marie Brady and Baldur Thorhallsson (ed), Small States and the New Security Environment (Switzerland: Springer, 2021), P.192.

(٧٤) ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات الأمريكية تجاه المنطقة٢٠٠٣–٢٠١١ (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،٢٠١٤)، ص١١٩. كذلك يُنظر: نجلاء مكاوي، يحيى صهيب، تامر بدوي، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، (بيروت: مركز صِناعة الفكر،٢٠١٥)، ص٢٥٩–٢٦١.

(75) Mary Elise Pieters, Gulf Security in the Face of Iran's Challenges, Sigma Iota Rho, 10/1/2020, http://www.sirjournal.org.

(٧٦) ويكبيديا الموسوعة الحُرة، تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، مقال مُتاح على الرابط الآتي: https://ar.wikipedia.org/wiki

(٧٧) الوسط– المُحرر الاقتصادي، أول صندوق استثماري إيراني في البحرين، تقرير مُتاح على الرابط الآتي: https://www.alwasatnews.com/news/306826.html

(٧٨) سُهيلة فهد المالك الصباح، دور الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية: المُنطلقات والتحديات والحلول٢٠١٧–٢٠٢٠، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد٤، (تشرين الثاني/ أكتوبر٢٠٢١): ص ص٣٨–٣٩.

(٧٩) يوئيل جوزانسكي، سياسة القوى الصغرى في الخليج: احتواء إيران نموذجاً، مصدر سبق ذِكرهُ.

(٨٠) رانيا مكرم، الاستراتيجية الإيرانية في اليمن.. حسابات المكسب والخسارة، مجلة العلوم السياسية الدولية، العدد٢٠١، (القاهِرة: مؤسسة الأهرام، تموز/يوليو٢٠١٥)، ص ص١٤٦–١٤٧. كذلك يُنظر: نجلاء مكاوي، يحيى صهيب، تامر بدوي، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٢٢٩.

(٨١) علي زياد العلي، أمن الخليج في ظل التضارُبات الاستراتيجية للقوى العالمية والاقليمية،(عمان: دار أمجد،٢٠١٦)، ص١٤١.

(82) Salman M., Hamdi S., The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States, Asian Politics and Policy, Vol.12, No.2,(2020), P.P.127-152.

(83) Chaziza M., Chinas Strategic Partnership With Kuwait: New Opportunities for the Belt and Road Initiative, Contemporary Review of the Middle East, Vol.7, No.4,(2021), P.P.501-519.

(٨٤) الكويت تُعزز قدراتها العسكرية، المُنتدى العربي للدِفاع والتسليح، تقرير مُتاح على الرابط الآتي: https://www.defense-arabic.com

(٨٥) عدنان عبد الله العنزي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغيرة : دولة الكويت دِراسة حالة، مجلة وادي النيل للدِراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، (بيروت: عويدات للنشر،٢٠١٣)، ص٧٧٧.

(٨٦) أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣٨.